الوثيقة الوطنية
لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب

رابطة الاجتماعيين الكويتية

الوثيقة الوطنية
لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب

رابطة الاجتماعيين الكويتية

الوثيقة الوطنية لمواجة الفكر المتطرف والإرهاب

شكر وتقدير

تتقدم رابطة الاجتماعيين الكويتية بخالص الشكر والتقدير لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي ولغرفة تجارة وصناعة الكويت على دعمهم المادي والمعنوي لإعداد مشروع الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب. ولولا دعمهما ومساندتهما لما تمكنت الرابطة من إنجاز المرحلة الأولى من هذا المشروع الوطني، والشكر والتقدير موصولان لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل لدعمهما المتواصل لمشاريع الرابطة الإنمائية في المجالات الاجتماعية المختلفة. كما تتوجه الرابطة بالشكر والتقدير للجنة العليا، واللجنة الإشرافية لإعداد الوثيقة الوطنية، واللجنة التنفيذية، واللجنة العلمية، ولجنة الإعلام والعلاقات العامة .

- التطرف والعنف حركتان في اتجاه مضاد للقواعد التي يتعارف عليها المجتمع.
- التطرف والعنف سلوك فردي أو جماعي منظم يهدف إلى إحداث التغيير في المجتمع، وفرض الرأي بقوة على الآخرين .
- التطرف والعنف حالة من الجمود والانغلاق الفكري وتعطيل القدرات الذهنية عن الإبداع والابتكار .
- الشباب هم أكثر فئات المجتمع عرضة للتطرف والإرهاب والخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية السائدة في المجتمع .

جميع الأفكار والآراء الواردة في ثنيا أوراق العمل المقدمة للورش الأربعة ليس بالضرورة تعبر عن آراء رابطة الاجتماعيين الكويتية أو مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أو غرفة تجارة وصناعة الكويت، وإنما تعبر عن فكر ورأي أصحابها .

دولة الكويت 1967

المحتويات

- مقدمة 11
- ملخص أوراق العمل المقدمة للورش الحوارية حول الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب 15
- الورشة الأولى 17
- الورشة الثانية 27
- الورشة الثالثة 33
- الورشة الرابعة 40
- توصيات الورش الحوارية 45
- البيان الختامي 50
- تقرير بشأن أعمال الورش الحوارية 53
- لجان اعداد الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف و الإرهاب 58
- اوراق العمل البحثية المقدمة لورش العمل الحوارية 59

مقدمة

أنجزت رابطة الاجتماعيين الكويتية برنامج عمل حوارية حول مشروع الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب حيث عقدت أربع ورش هي:-

1- الجدل الطائفي وتحديات القرن العشرين بتاريخ 17 اكتوبر 2016 .

2- اختيارات الشباب في المجتمع الكويتي في ظل متطلبات العولمة بتاريخ 14 نوفمبر 2016.

3- مؤشرات العنف في المجتمع بتاريخ 19 ديسمبر 2016.

4- التأثيرات المهددة للتماسك الاجتماعي في الكويت بتاريخ 14 فبراير 2017.

وقد أكدت مداخلات الباحثين وحوارات المشاركين من الشباب العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة والطلبة الجامعيين أهمية التصدي للمظاهر السلبية السائدة في المجتمع والتي يمكن أن توفر الأسباب والعوامل الدافعة للتعصب والتطرف ثم الإرهاب. ولا شك هناك أهمية للتأكيد على أهمية خلق بيئة اجتماعية تتسم بالتوازن واحترام القانون والتسامح الفكري والديني.

ثمة ضرورة لشعور المواطنين بتطبيق القانون والنظام على كافة سكان دولة الكويت من مواطنين ووافدين دون تمييز .

أيضاً، تم التأكيد على أهمية إصلاح النظام التعليمي في البلاد وتعزيز منظومة الثقافة الوطنية من خلال البرامج والمناهج وتطوير قدرات وكفاءة الهيئات التدريسية. أبدى الباحثون وعدد مهم من المشاركين بأن النظام

التعليمي مر بفترة ركود وتدهور خلال العقود الثلاثة الماضية لأجل ذلك الأمر يتطلب

المراجعات المهمة ودعم التوجهات الإصلاحية بكافة عناصرها من أجل أن يصبح هذا النظام الأساسي لحماية ووقاية المجتمع من التطرف والإرهاب.

من جانب آخر أثيرت مسألة التركيبة السكانية واختلالاتها وإمكانيات لانعكاسات هذه الاختلالات، ومنها الثقافات المختلفة للوافدين، على منظومة قيم المجتمع الكويتي ونشر مفاهيم مغلوطة أو تكريس سلوكيات غير سوية.. بسببها لن تتمكن الكويت من معالجة الاختلالات الديمقراطية دون تطوير خطط للتنمية البشرية وترتقي بقدرات وكفاءة المواطنين لكي يكونوا قادرين على تأدية الدور الأساسي لهم في سوق العمل .

تظل مسألة الفساد الإداري والسياسي من الأمور الرئيسة في قضايا العنف والإرهاب، ولذلك فإن مواجهة منظومة الفساد تظل محورية لتأصيل مفاهيم العدالة والمساواة وتطبيق القانون في البلاد بما يؤدي إلى شعور المواطنين بنزاهة الأنظمة الإدارية والسياسية، كذلك لا بد من تفعيل قيم الدولة المدنية وتأصيل دور منظمات المجتمع المدني والتأكيد على دور الجماعات السياسية القائمة على قيم ونصوص الدستور الكويتي ورفض قيام أي جماعة ذات انتماءات دينية أو قبلية أو طائفية.

إن التأثيرات الخارجية ومفاهيم العولمة وضغوط مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية، لا بد أن تكون ذات

انعكاسات سلبية على الشباب وكبار السن، ولكن يمكن مواجهة هذه الأوضاع من خلال التوعية وتطبيق القانون على المروجين للفكر المتطرف أو المتعدين

على الآخرين ودون تعطيل حرية الرأي والبحث العلمي .. كما أن التأثيرات الناتجة عن الصراعات الإقليمية والدولية تتطلب مواجهات خلاقة ومبتكرة لكي يتم تحصين المجتمع الكويتي وتعزيز قدراته على مواجهة العناصر غير السوية لهذه الصراعات .

هذا وقد شارك في الورش الأربع عدد مهم من الشباب العاملين والطلبة، وقدر من الملتزمين بالحضور ما لا يقل عن الثلاثين مشاركاً، ويمثل هؤلاء الشباب والشابات الجيل الجديد من الكويتيين المتحفزين لحماية الوطن واشاعة ثقافة التسامح وكذلك الهادفين لبناء ثقافة مجتمعية تتصدى للفكر المتطرف والإرهاب.

اللجنة الإشرافية لإعداد الوثيقة الوطنية

دولة الكويت 1962

ملخص أوراق العمل المقدمة للورش الحوارية
حول الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب

دولة الكويت 1961

الورشة الأولى

الجدل الطائفي وتحديات القرن الحادي والعشرين

أ. د. يعقوب الكندري

أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

17 اكتوبر 2016

في إطار جهودها لصياغة « الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب» عقدت رابطة الاجتماعيين الورشة الأولى تحت عنوان « الجدل الطائفي وتحديات القرن الحادي والعشرين » وذلك يوم الاثنين 17 اكتوبر 2016. وقد تحدث في هذه الورشة بعد حفل الافتتاح – الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت.

أكد أ.د. يعقوب الكندري على أهمية موضوع الورشة حيث إنّ مسألة الطائفية بدت تؤثر على الوحدة الوطنية وتهدد الاستقرار السياسي الأمني في البلاد. وفي بداية عرضه أشار الدكتور الكندري إلى أن إصطلاح الطائفة لا يعني فقط الطائفة الدينية أو المذهبية بل ربما يكون له صلة بالتطرف أو الانتماء السياسي أو الطبقة الاقتصادية. وفيما يتعلق بالطائفة الدينية، أو المذهبية، فإن المسألة لا تقتصر على الطائفتين الشيعية أو السنية في المجتمعات الإسلامية، ومنها المجتمع الكويتي، حيث إن هناك مذاهب داخل كل طائفة من الطائفتين مثل المذاهب السنية الشافعية والحنبلية والحنفية والمالكية، بالإضافة إلى مذاهب ومرجعيات داخل الطائفة الشيعية، ليس هناك من مشكلة بالانتماءات المذهبية أو الطائفية ولكن المشكلة تكمن بالتعصب الطائفي وعدم احترام معتقدات الآخر أو التقوقع والانعزال الطائفي .. فلا بد من دراسة لهذه الأوضاع والتعرف على الأسباب التي تؤدي

إلى التعصب ونبذ الآخر .

أشار د. يعقوب الكندري إلى أن المجتمع الكويتي تحكمه ثلاثة عناصر رئيسية وهي التي تشكل ثقافاته، وهذه العناصر هي الجذور والأصول والمذاهب. يمكن أن ينتمي الفرد الكويتي إلى جذور حضرية أو ينتمي إلى أصول عربية أو أصول غير عربية .. يأتي بعد ذلك الانتماء المذهبي حيث ربما يكون سنياً أو شيعياً. هذه العناصر تحكم تكوين المجتمع الكويتي منذ تأسيس هذا الوطن في أوساط القرن الثامن عشر. ولذلك يمكن أن تكون مرتبطة بتلك المتغيرات أو التشكيلات الأنف ذكرها .

كان المجتمع الكويتي منفتحاً ولكن بحدود، وأقام المواطنون في أحياء المدينة القديمة بموجب انتماءاتهم السابق ذكرها حيث أقام الكويتيون من العرب السنة في أحياء الوسط والقبلة، بشكل أساسي، في حين أقام الكويتيون من أصول غير عربية أو من العرب غير السنة في أحياء شرق المدينة، وتوطن معظم البدو الكويتيون في المرقاب بشكل أساسي وبقية الأحياء داخل المدينة.. ولا بد من الإشارة كما أفاد د. يعقوب الكندري، إلى أن الكويتيين القدامى جاءوا من نجد والعراق وإيران – وكانت هناك أسباب هامة أدت للهجرة الى الكويت، كما أوردها المؤرخون ، وأهمهم عبد العزيز الرشيد والذي بيّن أن أهم الأسباب هو البحث عن الرزق والأمان والتسامح والهروب من المجاعات والاستبداد في المناطق المصدرة للمهاجرين إلى الكويت .

تطرق بعد ذلك ، الدكتور يعقوب الكندري إلي التماسك الاجتماعي الذي اتسم به الكويتيون في مراحل عديدة من تاريخهم حيث تعاونوا في سنوات المجاعة «الهيلك»، خلال الفترة 1868م إلي 1871م . أيضا تعاضدوا في سنة « الهدامة» عام 1934م عندما هطلت أمطار غزيرة أغرقت مدينة الكويت حيث أبدى المواطنون درجات عالية من التعاون والتآزر لمواجهة تلك المحنة

الطبيعية وتطوع الكثيرون خلال عام 1934م ثم في عام 1954م عندما جاءت أمطار غزيرة أغرقت البلاد التي توسعت منذ سنة الهدامة ، ولكن الكويتيين عملوا على إنقاذ الأرواح ، وتأمين المأوى للذين تهدمت بيوتهم وفقدوا السكن .. يعني ذلك أن روح التطوع مغروسة في نفوس الناس في هذا المجتمع الصغير، وأضاف د. يعقوب الكندري أمثلة عديدة لتأكيد التآزر والتآخي بين الكويتيين حيث بيّن أن المواطنين كانوا يساعدون أصحاب المراكب والأبوام برفع الصواري لسفنهم .

أبرز أ.د. يعقوب الكندري لمحات تاريخية تؤكد نزعة التعاضد والتآزر بين الكويتيين. من أهم تلك اللمحات ما حدث أثناء الأزمة مع العراق في عهد عبدالكريم قاسم والذي ادّعى بتابعية الكويت للعراق في عام 1961م، حيث تطوع الكويتيون للدفاع عن البلاد من المخاطر المحتملة بعد ذلك الادعاء. كما أوضح كيف أن الكويتيين عملوا بتآزر لمقاومة الغزو والاحتلال العراقي في عام 1990م، ومن تلك الملاحم ما حدث في بيت القرين حيث اصطفّ الكويتيون من مختلف المذاهب والأصول لتسطير ملحمة مهمة لمقاومة العدو المحتل، وقد عمل الشيعة والسنة في صفوف المقاومة بكل أشكالها السلمية وغير السليمة كمعارك المدن .

بيد أن أ.د. يعقوب الكندري أكد على أهمية الاعتراف بظاهرة الطائفية في المجتمع الكويتي والتي أكدتها شواهد عديدة، وكذلك تم استبيانها من خلال دراسات على فئات متنوعة في المجتمع الكويتي. وقد أكدت دراسة للدكتور عيسى الأنصاري لعينة من طلبة جامعة الكويت أن هؤلاء الطلبة أكدوا وجود نزعة الطائفية بينهم وداخل المجتمع الكويتي الأوسع ، كذلك بينت دراسة أشرف عليها الأستاذ عبدالله غلوم بان 29 في المئة من العينة أكدت أن الطائفة والمذهب أهم من الانتماء الوطني، وهناك 32 في المئة ترفض التسامح الديني

مع الطوائف والمذاهب الأخرى وبينت الدراسة المذكورة أنّ المؤسسات الدينية والتعليمية والأسرة ومجلس الأمة لا يبذلون الجهود لمواجهة مخاطر الطائفية والعصبية.

بين أ.د. يعقوب الكندري بان المجتمع السياسي ساهم، خلال السنوات المنصرمة، بتأجيج النزعات الطائفية والقبلية والفئوية من أجل التكسب وضمان النجاح في الانتخابات لعدد كبير من الفاعلين في هذا المجتمع. ويرى أ.د. يعقوب الكندري أنّ المجتمع في الكويت ينقسم إلى ثلاث فئات :- فئة محدودة مع التعصب وذات صوت عال، وفئة محدودة ضد التعصب ذات صوت خافت وهناك فئة واسعة غير مبالية تتأثر مع النزعات الطائفية سلباً أو إيجاباً.. أبدى المحاضر ملاحظات هامة بشأن التوزيع القائم للدوائر حيث بيّن أنّ كافة الأنظمة الانتخابية منذ بداية الحياة الدستورية في البلاد عام 1962، سواء نظام الدوائر العشر أو الدوائر الخمس والعشرين أو الدوائر الخمس مع حصة الناخب بالتصويت لأربعة مرشحين أو الدوائر الخمس الحالي بنظام حق التصويت لمرشح واحد، عززت الاختيارات ذات المضامين القبلية أو الطائفية أو الفئوية. يعود ذلك لعدم تطوير النظام الديمقراطي بموجب معايير عصرية تعتمد على دور الأحزاب التي تكون مرجعيتها الدستور والقانون والتي تملك برامج انتخابية ذات صلة بالتنمية والارتقاء بنوعية الحياة والسعي لتحسين أوضاع البلاد والمواطنين. كذلك أوضح أنّ هذه الأنظمة الانتخابية أفسحت المجال واسعاً أمام المرشحين للتهجم على الخصوم وغيرهم واستخدام هذه الآليات لكسب الأصوات .

بيّن أ.د. يعقوب الكندري دور وسائل التواصل الاجتماعي عبر الفضاء الالكتروني في نشر المعلومات ولكن بجانب ذلك هناك انتشار من خلال هذه الوسائط لثقافة الكراهية والعنف.

ويبدو أن هناك استغفالاً مهماً من هذه الثقافة السلبية للعديد من المتلقين .. كما أن الكثير من هؤلاء المتلقين يعيد إرسال ونشر ما يرسل إليه دون تمحيص وتدقيق بمدى صحة ما يرسل إليه. كذلك هناك انتشار لبعض الرسائل والمقاطع من أجل تثبيت الكراهية والعنف في أذهان المتلقين. بالإضافة إلى وسائط التواصل الاجتماعي توجد قنوات تلفزيونية فضائية أخذت على عاتقها نشر الثقافات الطائفية والعصبيات الناتجة عنها بما أدى إلى استقطابات مجتمعية غير مواتية .

يرى أ.د. يعقوب الكندري أنَّ نظام الواسطة عزز الشعور بعدم العدالة في أوساط مجتمعية واسعة في الكويت، وأكدت ذلك دراسات واستقصاءات أكاديمية متنوعة. وهكذا يشعر كثيرون بأنَّ ليس أمامهم إلا الاستنجاد بممثلي طوائفهم وقبائلهم للحصول على حقوقهم المشروعة، وربما غير المشروعة .

ويتعين معالجة أنظمة الإدارة الحكومية لكي يشعر كل مواطن بأنه يمكن أن ينجز معاملاته ويحصل على حقوقه دون الاستعانة بأعضاء في المجتمع السياسي من الذين يؤكدون دورهم في حماية الطائفة أو القبلية .

وفي ختام مداخلته شكر أ.د. يعقوب الكندري جمعية الإخاء الوطني ورئيسها موسى معرفي على دورهم في تعزيز الوحدة الوطنية وثقافة الحوار، وكذلك شكر رابطة الاجتماعيين على تبني صياغة الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب.

بعد ذلك تم فتح باب النقاش وتقديم الأسئلة ، وقد طرح عدد من الحاضرين الأسئلة والملاحظات الآتية :

أولاً : التحذير من الفكر الطائفي والنزعات الفئوية والمخاطر التي تحيق بالوحدة الوطنية من هذه الاستقطابات غير الحميدة.

ثانياً: أهمية فهم الأبعاد التاريخية التي أنتجت الفكر الطائفي والأصولي المتطرف ومن أهمها هزيمة عام 1967 وتراجع الفكر القومي العربي... كذلك هناك الآثار المدمرة الناتجة عن الثورة الإيرانية في عام 1979 م والحرب العراقية الايرانية خلال الفترة من (1980م إلى 1988م) وتأثيراتها على منظومات القيم في المجتمعات الخليجية والعربية.

ثالثاً: هناك استقطاب طائفي واضح بين فئة صغار السن والشباب والفئة العمرية من 20 الى 30 سنة خصوصاً أثناء المناسبات الدينية ومنها عاشوراء خلال شهر محرم الهجري، ثم هناك استقطاب بين أفراد هذه الفئة الشبابية خلال الانتخابات التشريعية لدعم المرشحين القبليين أو الطائفيين.

رابعاً: هناك مسألة التعليم والمناهج الدراسية والدور الذي تلعبه في تعزيز ثقافة الكراهية والاستقطاب الطائفي.. كما أن تدهور النظام التعليمي خلال السنوات والعقود الماضية أنتج ثقافة لا تتسق مع مفاهيم العصر والفكر التقدمي... وأشار أحد المتداخلين بأن انتخابات مجلس الأمة في بداية العهد الدستوري كانت مبنية على القدرات الشخصية والقيم السياسية والثقافية التي يحملها المرشحون، ولذلك كان ينجح العديد من المرشحين في مختلف الدوائر الانتخابية حتى في تلك التي كانت تعد من مواطن القبائل أو ذات الثقل الطائفي المحدد بناء على مواصفاتهم السياسية.

خامساً : الدور المهم للنظام السياسي في تكريس الاستقطاب الطائفي والقبلي حيث لاتزال الكويت تفتقر للنظام السياسي القائم على الأحزاب والجمعيات المؤسسة بموجب القانون والذي يحدد لها مرجعية واحدة وهي مرجعية الدستور الكويتي ، ولذلك بات مهماً إنجاز إصلاحات سياسية تؤدي الى تعزيز قيم المجتمع المدني والانتماء للجماعات بناء على برامجها السياسية والاقتصادية.

سادساً : كيف تصرف الموازنات الخاصة بمحاربة الفكر المتطرف والإرهاب ومنها برامج الوسطية التي تعتمدها وزارة الأوقاف؟

هل هناك فاعلية كهذه البرامج وهل يمكن لها أن تعزز التلاحم الوطني وتبني القيم الدينية السمحاء؟

سابعاً: أهمية الانتباه إلى الخطاب الإعلامي والتأكد من مردوده

على أهداف الوحدة الوطنية. لذا يتعين صياغة الخطاب الإعلامي بوعي وبعيداً عن الطروحات السطحية غير المفيدة. إن التعصب الطائفي أو الفئوي يعد من القضايا الخطيرة التي قد تسهم في زعزعة الاستقرار في المجتمعات الإنسانية ولذلك بات علينا أن نؤهل الخطاب الإعلامي لكي يورد طروحات مقنعة ويعزز التلاحم الوطني.

ثامناً: أكد أحد الحاضرين بأن الاستقطاب القائم في المجتمع الكويتي وغيره من مجتمعات عربية بات يتغذى بالصراع الدائر في هذه المنطقة من العالم بين الولايات المتحدة وروسيا أو بين السعودية وايران...ولذلك لا بد من الانتباه الى مجريات هذا الصراع، أو هذه الصراعات، وكيف سيتم حسم الملفات

الساخنة مثل ملف سوريا واليمن والعراق خلال الأشهر القادمة واستشراف كيف سينعكس ذلك الحسم على الخلافات والصراعات الطائفية داخل مجتمعاتنا.

تاسعاً: أثار أحد الحاضرين أهمية معالجة أوضاع وزارة الأوقاف التى تستبد بها النزعات الطائفية واستبعاد المنتمين للطائفة الشيعية. كذلك لا بد من إصلاح أوضاع الهيئات التدريسية في وزارة التربية والانتباه للذين يتناغمون مع الطروحات الطائفية ويعززون نزعات الاستقطاب الطائفي بين الطلبة.

يضاف إلى ذلك أهمية التعامل مع الاصطفافات الطائفية والقبلية أثناء انتخابات الاتحادات والجمعيات الطلابية في الجامعات وكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وبعد إثارة التساؤلات والملاحظات بيّن الدكتور يعقوب الكندري ما يلي:

أولاً: هناك أهمية للبعد التاريخي والذي أنتج ظاهرة الطائفية والأصولية في المجتمعات العربية ومنها المجتمع الكويتي، لكن الدكتور/ يعقوب الكندري أكد على أنّ الإسلام المعتدل ليس مسؤولاً عن هذه الظاهرة وهناك مسألة تصدير الثورة التي طرحها الخميني بعد انتصار الثورة الإيرانية.

ثانياً: إن هذه الظاهرة الاستقطابية دخيلة على المجتمع الكويتي المعروف بالسماحة الدينية منذ تأسيسه ، ربما ساهم الصراع الانتخابي أيضاً في تكريس الانتماءات غير الوطنية أو الاحتماء بالتجمعات الأصغر مثل الطائفة أو القبيلة. هنا تتأكد أهمية المعالجة السياسية للاختلالات التي برزت منذ بداية العهد الدستوري في البلاد.

ثالثاً: لاشك أن التواصل الاجتماعي عبر الفضاء الالكتروني فاقم من المشكلة وعزز الانقسامات في المجتمع الكويتي، ولكن ذلك يتطلب معالجات في التعليم والتثقيف والإعلام ، وغني عن البيان أن معظم الذين يتعرضون لداء الطائفية هم من فئة الشباب وصغار السن الذين يفتقرون للوعي الوطني.

ثالثاً: لاشك أن التواصل الاجتماعي عبر الفضاء الالكتروني فاقم من المشكلة وعزز الانقسامات في المجتمع الكويتي، ولكن ذلك يتطلب معالجات في التعليم والتثقيف والإعلام ، وغني عن البيان أن معظم الذين يتعرضون لداء الطائفية هم من فئة الشباب وصغار السن الذين يفتقرون للوعي الوطني.

رابعاً: لا ريب أن هناك ضرورة لإصلاح الحياة السياسية وتحديث النظام الانتخابي وتعزيز دور الجماعات السياسية القائمة على أساس البرامج والاستراتيجيات الوطنية والمعتمدة على مرجعية الدستور الكويتي. هناك قصور في المعلومات لدى الطلبة في الجامعات والمعاهد العليا بشأن الدستور ومواده والتاريخ الوطني للبلاد.

خامساً : لا بد من تطبيق القانون لكي يشعر المواطنون بأنهم محميون وأن حقوقهم محفوظة وأن ليس هناك تمييزٌ مبني على الانتماء الطائفي أو القبلي أو الطبقي.

سادساً : ضرورة التحرر من التأثيرات الخارجية والصراعات في بلدان المنطقة مثل العراق وسوريا واليمن والعمل على المساهمة مع المجتمع الدولي لنزع فتيل تلك النزاعات بأسرع وقت ممكن.

هل هناك فاعلية كهذه البرامج وهل يمكن لها أن تعزز التلاحم الوطني وتبني القيم الدينية السمحاء؟

سابعاً : أهمية تأكيد دور الأسرة في تنمية الحوار الوطني وتأسيس قيم متحررة من الطائفية والفئوية لدى الأبناء وغرس ضرورة التعامل مع المواطنين دون تمييز وتحديد قيمة الفرد بموجب معايير الكفاءة والأداء.

الورشة الثانية
اختيارات الشباب في المجتمع الكويتي في ظل متطلبات العولمة
أ. نضال محمد الحميدان
المحامية بالتمييز والدستورية
14 نوفمبر 2016

في بداية العرض أكدت الأستاذة نضال الحميدان على أهمية هذه الورشة في الوقت الذي تستعد فيه الكويت لانتخابات تشريعية في السادس والعشرين من شهر نوفمبر 2016. وأشارت إلى أهمية تعزيز الاختيارات المناسبة في هذه المرحلة من التطور السياسي في البلاد. ثم تطرقت الأستاذة نضال الحميدان إلى مسألة العولمة حيث أوضحت أنّ ظاهرة العولمة أصبحت واقعاً لا بد من التعامل معه في مختلف بلدان العالم ومنها الكويت. لكن كيف يمكن تعظيم إيجابيات العولمة وتفادي السلبيات التي تحملها في طياتها؟ حيث يمكن المواءمة بين متطلبات العولمة التي تؤكد على الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وجعل انتقال السلع والخدمات والأفراد دون قيود وحقوق الأفراد والجماعات بالمساواة والعدالة والانتفاع من العلوم والمعرفة التي تتعزز على المستوى العالمي، هل يكن المواءمة بين هذه القيم والتقاليد ومنظومة القيم التي تحددها المفاهيم الاجتماعية السائدة؟ كيف يمكن التصدي للمظاهر السلبية مثل الفوضى الجنسية والإباحية والشذوذ والتطرف والإرهاب؟ لا بد أن الشباب لدينا يتلقون ما نتج عن العولمة من خلال آليات وأدوات التكنولوجيا الحديثة أو من تجارب السفر والترحال. لذلك فإن ما تقوم به رابطة الاجتماعيين يمثل محاولة إيجابية لتعزيز الحوار والتقييم لمسألة العولمة بكل ما تحمله من إيجابيات وسلبيات .

أشارت الباحثة إلى أن الموقف من العولمة اعتمد خلال السنوات الماضية على التوجيهات الفكرية للدارسين والمتعاملين مع العولمة. هناك أصحاب

الفكر الليبرالي الذين يؤكدون على الإيجابيات المتمثلة بالحريات وحقوق الانسان والقيم الديموقراطية بالإضافة إلى ما يتعلق بالشأن الاقتصادي وما ينتج عن العولمة من تعزيز للميزات النسبية في اقتصاديات الدول. هناك المحافظون، ومنهم العقائديون الإسلاميون في مجتمعاتنا العربية والإسلامية والذين يرون في العولمة تجاوزاً للقيم الاجتماعية والمعتقدات الدينية ومحاولة لبسط الهيمنة الغربية على البلدان النامية والناشئة.. ولذلك هناك من يذكر بأن الرئيس الأمريكي الأسبق « بل كلنتون » ذكر « بأن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، وأن علينا إلتزاماً مقدساً لتحويل العالم إلى صورتنا » كذلك فإن بريجنسكي مستشار الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، قد أشار أنّ الولايات المتحدة تملك ما يزيد عن 65 في المئة من الوسائط الإعلامية بما يكن من تعزيز نموذج كوني للحداثة. ومن ثم فإن المحافظين في المجتمعات العربية والإسلامية يساوون بين العولمة والتغريب.

لكن يفترض أن تكون العولمة محفزاً لتحويل البلدان من استهلاكية إلى إنتاجية بعد تثمير المميزات النسبية لديها. هكذا يجب أن تكون أهداف العولمة بموجب مفاهيم منظمة التجارة الدولية. بيد أن بلداناً كثيرة فقدت إمكانياتها الإنتاجية وتحولت إلى بلدان استهلاكية وتعطلت قدراتها التصديرية ومن تلك البلدان مصر على سبيل المثال. من جانب آخر طورت العولمة الأسواق المالية وأصبح تداول الأوراق المالية أكثر يسراً وتعززت التجارة الإلكترونية في الوقت ذاته أصبح قانون الملكية الفكرية معولماً ولم يعد بالإمكان التحايل والاستيلاء على حقوق النشر والإنتاج دون مواجهة تبعات قانونية في العديد من الدول.. كذلك مكنت العولمة من خلال الأسواق الآلية والتجارة الإلكترونية العديد من الأفراد من جني ثروات طائلة دون جهود عظيمة، وكما سبق ذكره فإن العولمة حدّت من قدرات بلدان عديدة من المنافسة في الصناعة والزراعة والخدمات .

العولمة أوجدت إمكانيات لفرض قيم ومفاهيم محددة بشأن حقوق الإنسان، ومنها حقوق الأقليات والنساء وأصبحت هناك مواثيق ومعاهدات دولية تلزم البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة باعتمادها ضمن منظومة القوانين الوطنية .. أما التطور الإعلامي الهائل والفضاء الالكتروني فقد ساهما في تعزيز التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في الأوساط الشبابية في العديد من البلدان. هنا يمكن لنا أن نتوجس بشأن التأثيرات غير الحميدة التي قد تؤدي إلى تشكيل منظومات قيمية في أوساط الشباب وصغار السن في مجتمعاتنا. أيضاً هناك إمكانيات لاستغلال هذه الأدوات من قبل فئات متطرفة والتأثير على الشباب وتجنيد عدد منهم في منظمات متطرفة أو إرهابية.. فهل هناك إمكانية لتحصين الشباب من هذه التأثيرات الضارة من خلال اعتماد برامج توعوية وتعليمية مقنعة لتفادي المخاطر الضارة التي تتأثر بأدبيات من التطرف والإرهاب؟

أشارت الأستاذة نضال الحميدان إلى أهمية التعامل بذكاء مع منتجات وإفرازات العولمة، حيث لم يعد ممكناً منع الشباب والأطفال من التعامل مع الآليات والأدوات الحديثة بل يمكن العمل على تهذيب التعامل مع هذه التطورات من خلال الإقناع والأنظمة التربوية والتعليمية. وقد حاولت بلدان في الماضي القريب من منع استخدام أجهزة الرصد الفضائي "Dishes" ولكن الناس تمكنوا من التغلب على تلك الإجراءات غير المتوافقة مع تطورات العصر.

من جانب آخر هناك بلدان تحاول أن تحد من التأثيرات غير المواتية من العولمة، ومن تلك البلدان فرنسا التي أرادات أن تحد من استخدام اللغة الإنجليزية على حساب اللغة الفرنسية، أو تحرير اللغة الفرنسية من المصطلحات الإنجليزية وغير ذلك من محاولات ثقافية، ومن المظاهر التي حاول الفرنسيون تفاديها ما يتعلق بالملابس، وبنطلونات الجينز التي حاول الرئيس الراحل ميتران مقاومتها .. بيد أن هذه المحاولات والتي تأتي من

بلد مثل فرنسا والذي يعتبر جزءاً من منظومة العولمة تمثل محاولة لمقاومة التأثيرات العاصفة التي تمثلها الثقافة ومنظومة القيم الأميركية التي تحاول التسييد في كافة بلدان العالم. علينا أن نعترف بأن هناك قواسم مشتركة بين كافة بلدان العالم يجب أن تستثمر لنشر الرخاء وتحسين مستويات المعيشة والارتقاء بالمعرفة في كافة بلدان وقارات هذا العالم. لكن تظل الهويات الوطنية ذات أهمية وتستحق الرعاية والاهتمام من قبل الحكومات في بلداننا. لا يعني ذلك تعطيل الحوار والتلاقي الثقافي بين شعوب الأرض .

إنَ من أهم ما يجب أن نسعى له هو اعتماد فلسفة « سيادة القانون » فهذه الفلسفة سوف تعزز الشعور بالعدالة والإنصاف بين الفئات الشبابية وتحميهم من المضار التي تفرزها العولمة بشكل غير مباشر. كذلك لا بد من العمل على إشراك المواطنين في عملية صنع القرار دون اعتبارات مذهبية أو طائفية أو قبلية، هناك أيضاً، أهمية لتوفير العمل للشباب واعتماد أهليتهم التعليمية والمهنية عند التوظيف أو الترقية في المراكز الوظيفية.

أشارت الأستاذة نضال الحميدان إلى أهمية تحفيز الجامعات والمعاهد لإجراء دراسات عن التطرف والإرهاب والأسباب الدافعة له.

بعد أن انتهت الأستاذة نضال الحميدان مداخلتها فتح باب الحوار والنقاش وقد أدلى الحاضرون بملاحظات وتساؤلات، وهي كالآتي :-

أولاً : هناك أهمية للبعد التاريخي والذي أنتج ظاهرة الطائفية والأصولية في المجتمعات العربية ومنها المجتمع الكويتي، لكن الدكتور/ يعقوب الكندري أكد على أنَ الإسلام المعتدل ليس مسؤولاً عن هذه الظاهرة وهناك مسألة تصدير الثورة التي طرحها الخميني بعد انتصار الثورة الإيرانية.

ثانياً: لم يعد بالإمكان مقاومة تيارات العولمة ويمكن التأكد من ذلك من خلال ملاحظة المتغيرات في اللبس وطريقة الحديث. هل يمكن الحفاظ على الهوية من خلال آليات مقنعة ومقبولة؟

ثالثاً: هناك من يحاول أن يغير العالم ولكن على الإنسان أن يغير أوضاعه الشخصية ليتواءم مع المتغيرات الجارية في العالم. تعليم اللغة الانجليزية أصبح ملحاً في أوساط أولياء الأمور حيث يريدون أبناءهم متميزين وقادرين على التوافق مع متطلبات الحياة العملية أو المهنية. بيد أن هناك ضرورة لتلقين الصغار اللغة العربية وآدابها دون أن يكون ذلك على حساب التواؤم مع متطلبات العولمة .

رابعاً: العولمة بدأت منذ اجتماع برتيون ووذز في نيوهامبشاير في الولايات المتحدة 1944 عندما تم وضع نظام النقد الدولي. وقد طرحت الأمور حتى تمت اتفاقيات الغات ثم تأسيس منظمة التجارة الدولية والتي أكدت أهمية التبادل الاقتصادي الحر وتدفق السلع والخدمات والبشر دون قيود بين بلدان العالم. بطبيعة الحال تطورت مظاهر العولمة الاقتصادية ثم لحقتها مظاهر سياسية واجتماعية وثقافية وإعلامية. ما يهمنا هو كيف نسخر هذه الظاهرة لكي يستفيد شبابنا من فرص التعليم والمعرفة والبحث العلمي، كيف يمكن أن نتجاوز إشكاليات أوضاعنا الإقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ اعتماد منظومة الإقتصاد الريعي قبل 70 عاماً وبعد بداية عصر النفط.

خامساً: كيف يمكن أن نحافظ على الهوية العربية والإسلامية ونحن نواجه ظاهرة العولمة .

سادساً : هناك الآن أطفال دون السادسة يتعاملون مع تطورات التكنولوجيا بشكل متميز لم يعد هناك من سلطة قادرة على التحكم بالصغار والشباب، سواء كانت تلك السلطة العائلة أو المدرسة أو السلطة السياسية، الآن علينا أن نبحث عن آليات مقنعة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب والعنف .

بعد طرح تلك الملاحظات والتساؤلات أكدت الأستاذة نضال الحميدان على ما يلي :-

أولاً : كما سبق التأكيد في المحاضرة فإن العولمة ظاهرة كونية لا بد أن تتعامل معها ونتكيف بموجب شروطها الإيجابية دون التأثر بالمظاهر السلبية .

ثانياً: اللغة أصبحت مهمة وبات من الطبيعي تعليم الصغار اللغات الأجنبية، خصوصاً اللغة الإنجليزية.. بيد أن هناك أهمية الإتقان للغة العربية كما هو متبع في دولة الإمارات العربية حيث لا يمكن اعتبار الإنسان مواطناً إذا لم يتقن اللغة العربية وعلى الأبناء تعلمها من خلال النظام التعليمي .

ثالثاً: هناك أهمية لاعتماد برامج للمحافظة على التراث وفي ذات الوقت إتقان أدوات التكنولوجيا الحديثة. يجب المحافظة على معالم التراث مثل الدواوين القديمة والمساجد القديمة وعدم هدمها لكي يتعلم الأبناء ما أبدع الأقدمون .

رابعاً: لا بد من تطوير النظام التعليمي ليواكب المتغيرات التقنية والعلمية وكذلك تغيير آليات قياس التحصيل العلمي لكي لا يتم التركيز على الشكليات، يضاف الى ذلك ضرورة الاهتمام بالتخصصات المهمة لكي يتمكن الشباب من توظيف طاقاتهم في مجالات أساسية وملحة يمكن من خلالها تعزيز عملية التنمية .

الورشة الثالثة

مؤشرات العنف في المجتمع الكويتي

د. مها ناجي غنام
عضو هيئة التدريس بكلية التربية الأساسية
قسم الدراسات الاجتماعية- عضو رابطة الاجتماعيين الكويتية

19 ديسمبر 2016 م

تطرقت د. مها غنام في دراستها إلى مجمل القضايات الاجتماعية الآتية مشيرة إلى أن هناك مؤشرات مهمة للعنف في المجتمع الكويتي قد لا تبدو خطيرة ، ولكنها لا بد أن تكون في طور النمو. وربما تعود هذه الظاهرة الى اشكاليات التنمية البشرية كما يجري في المجتمعات الإنسانية الأخرى.. ولا يجب أن نحدد مفاهيم أو ظواهر العنف باستخدام القوة العضلية فقط ، فهناك العنف اللفظي الذي قد يقود الى ما لا تحمد عقباه – كذلك هناك العنف الكامن في النفوس أو العنف المتأصل في الثقافة البنيوية للمجتمع. ومن الأمثلة الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والتعدي على الكرامات والتنغيص على سعادة أفراد وفئات تعيش بيننا. هذا النوع من العنف قد لا يتحدد مسببوه بشكل واضح. لكن هناك المعتقدات ومنظومة القيم المهيمنة في المجتمعات البشرية ، ونحن منها ، والتي تؤجج العداوات والخلافات والاستقطابات بمختلف أنواعها.

كما هو معلوم أن الخلل السكاني في الكويت واضح للعيان ، وقد أصبح المواطنون في البلاد أقلية سكانية مقابل أغلبية من الوافدين لا يمثل الكويتيون سوى 30 في المئة من إجمالي السكان ، وتأتي الكويت في المرتبة الثالثة بعد الإمارات وقطر من حيث تدني نسبة المواطنين في المجتمع السكاني الإجمالي. ويعتبر هذا الواقع الديمغرافي خللاً جسيماً وتعدياً

على حقوق المواطنين والوافدين حيث تكرس واقعاً طبقياً بين مواطنين يملكون ولا يعملون ووافدين يعملون ولا يملكون. وهذا نموذج متخلف يعود في سماته الى العصور التاريخية المظلمة. أوجد هذا النموذج، اتكالية واضحة من المواطنين على الوافدين لتأدية مختلف الأعمال والأنشطة.

ومن أهم هذه الأنشطة الاعتماد على العمالة المنزلية لتأدية مهام تربية الأطفال والناشئة من أبنائنا – وقد واكب هذا الاعتماد على العمالة المنزلية طغيان ثقافة المعاملة القاسية مع أفراد هذه العمالة المنزلية ، والتي يعتقد الكثير من المواطنين بان القسوة تجعل من الخدم أكثر انصياعا وطاعة وتأدية للأعمال بشكل مناسب، هنا لا بد أن نتوقع بأن أفراد العمالة المنزلية لا بد أن يتأثروا سلبياً بهكذا معاملة ومن ثم تتولد لديهم روح الغضب الكامن والحقد على أفراد العائلة والتنفيس عن ذلك بمعاملة قاسية مع الصغار، وكما هو معلوم أن الأمهات يتركن الأطفال لدى المربيات والخادمات ويذهبن لأعمالهن ، حتى لو كانت تلك الأعمال مجرد بطالة مقنعة.

وقد بينت الكثير من المتابعات أنَّ أفراد العمالة المنزلية انغمسوا أيضاً بالترويج للبضائع والأفلام الرخيصة والألعاب الالكترونية العنيفة والتي تفشت بين أوساط الأطفال والصغار. يضاف الى ذلك أن عدداً من هؤلاء العاملين في المنازل انخرطوا للأسف في تجارة المخدرات وأعمال الدعارة الرخيصة.

لا بد أيضاً أن نشير الى ظاهرة الذكورية في أوساط العمالة الوافدة عموماً في البلاد حيث هنالك ما يزيد عن 70 في المئة من الوافدين من الذكور وهؤلاء لا بد أن يمثلوا مخاطر محدودة في المجتمع. هناك عدد من هؤلاء ممن يحملون أمراضاً مزمنة ولم يكشف عنها نظراً للتقاعس في الفحوصات الطبية داخل البلاد أو خارجها لهؤلاء القادمين من مناطق فقيرة و صعبه.

إن مثل هؤلاء لا بد أن يلوثوا المناطق التي يعيشون فيها، وحتى في المدارس والمعاهد والكليات الجامعية هناك مظاهر للقذارة والبيئة غير الصحية التي نتجت عن هؤلاء العاملين الوافدين. وقد أدي ذلك إلى انتقال هذه الثقافة غير الحميدة الى الأجيال الشابة والصغيرة من الكويتيين والذين أصبحوا لا يبالون بمظاهر النظافة والصحة العامة والبيئة الملائمة.

إن من المهم الإشارة الى عدد من الجرائم التى تمارس في الأماكن الخاصة من قبل الوافدين في المنازل والمساجد وغيرها ومنها الاعتداءات الجنسية والتعذيب والنحر. ومن المؤسف أن أعداد العمالة الهامشية مستمرة بالزيادة عاماً بعد أخر دون قيد وبالرغم من المطالبات الجادة من الباحثين والمسؤولين في الأجهزة الأمنية والاجتماعية.. ويذكر أن عدداً من المختصين بان إمكانيات الحد من تزايد أعداد الوافدين أصبحت صعبة بعد أن تمكن أصحاب النفوذ والمصالح من تطويع هذه الظاهرة لزيادة ثرائهم ، سواء من خلال الإتجار بالبشر أو زيادة عدد أفراد القوة الاستهلاكية في البلاد أو زيادة عدد مستأجري الشقق والبيوت – ولا توجد خطط لتعديل التركيبة السكانية بالتدريج الموضوعي.

هناك مؤشر أخر للعنف في المجتمع يتمثل بظواهر الاستقطاب ومنها الاستقطاب الطائفي الذي أصبح بمثابة مرض خطير يهدد بنية المجتمع الكويتي ويهدد وحدته وتجانسه، ويتمثل هذا الاستقطاب بمظاهر مثل عدم احترام الأخر وانتشار ثقافة الاستبداد والعداء من خلال مواقع التواصل الاجتماعي...وربما يحد القانون 63 لسنة 2015 الخاص بالجرائم الالكترونية من هذه المظاهر، وإن كان هناك من يشير إلى أن القانون قد يحد من حرية الرأي والتبصير. لكننا لا نريد فوضى اجتماعية بحجة الحرية غير المقيدة اجتماعيا.

ثم هناك مظاهر العنف في الشوارع وحوادث المرور المتكررة والنزاعات التى تحيل بين مستخدمي الطرق، وكذلك التعدي على حقوق الأخرين في المواقف والسير. وتظهر بيانات المرور إحصاءات رهيبة عن الحوادث والوفيات على الطرق.. كذلك لا بد أن نأخذ بنظر الاعتبار ظاهرة عدم تطبيق القانون بشكل عام في الكويت والتجاوز على حقوق الأفراد وفئات مجتمعية عديدة. من هذه المظاهر التجاوز في التعينات والترقيات في مختلف الأجهزة والمؤسسات التعليمية ، بما يرفع من متدني الكفاءة على حساب الأكفاء نتيجة لتفشى الواسطة والمحسوبية في النظام الإداري أو البيروقراطي.

وقد أشار الدكتور روبرت تمور أستاذ العلوم السياسية في جامعة برينستون في الولايات المتحدة إلى الأسباب التي تدفع الناس إلى الثورة ومن أهمها الشعور بالغبن وعدم العدالة والتجاوز على الحقوق المشروعة للبشر. وربما يشعر الكثير في الكويت بمثل هذه المشاعر مما يتطلب معالجات منهجية واعتماد الإصلاح الاجتماعي لمواجهتها.. لكن في نهاية الأمر هناك نظام ديمقراطي دستوري في البلاد لابد أن نعززه ونطوره وتأكيد دولة القانون لحماية المجتمع من مثل هذه المخاطر. ونأمل أن نتجاوز مظاهر العنف والإرهاب من خلال التعايش المشترك والعادل ونستفيد من تجارب الأمم الأخرى في تأصيل السلم المجتمعي من خلال المنظومة التعليمية ، كما حدث في اليابان على سبيل المثال.

وبعد أن انتهت الدكتورة مها ناجي غنام من أطروحتها تطرق الحاضرون وطرحوا تساؤلات وملاحظات كما يلي:

أولاً : فيما يتعلق بالعمالة المنزلية ، تؤكد على ما ورد في حديث الدكتورة مها غنام من مشكلات ومخاطر ولكن لابد أن تقر بأن أي عائلة كويتية تتطلب وجود العاملة المنزلية نظراً لانشغال الأم في عملها خارج المنزل، حيث الاهتمام بنظافة المنزل ورعاية الأطفال ضرورية وملحة وتتطلب هذه العمالة المنزلية.

ثانياً: فيما يتعلق بتقسيم المجتمع بين مواطنين يملكون ولا يعملون ووافدين يعملون ولا يملكون، هناك العديد من الكويتيين ممن يعملون بجد. ومسألة التركيبة السكانية تتطلب سياسات حكومية جادة لتعديلها، ولا أدري لماذا تتعطل عملية إصلاح هذه التركيبة السكانية وما هي المصالح النافذة التى تعطلها.

ثالثاً: لم تتطرق الباحثة إلى مسألة العنف السياسي في المجتمع الكويتي، وتم التركيز على العنف المنزلي والجنائي. كيف يمكن أن نواجه العنف السياسي ونتجاوز تأثيرات الأوضاع الإقليمية والمصالح السياسية الدولية التى لا تريد استقراراً في هذه المنطقة من العالم؟ كيف يمكن أن نتجاوز مخاطر ما أطلق عليه زيفاً بالربيع العربي؟

رابعاً: هناك تجاوزات غير أخلاقية في عدد من المنشآت التعليمية دون توفر رقابة عليها، كيف نحمي حقوقنا في مثل هذه الأوضاع؟

خامساً: ما هو الدور التربوي للأساتذة والعاملين في السلك التعليمي والباحثين لمعالجة مسألة العنف؟ ماذا عن التوصيات التي تطرح في المؤتمرات والندوات والتي تكلف الكثير دون أن ترى مساراً للتطبيق أو التنفيذ.

سادساً: لاشك أن ما أثارته الدكتورة مها الغنام مثيراً للاهتمام والدراسة ولكن العنف المتأتي من الخدم والعمالة الهامشية يتصل بجنح وجنايات محدودة، كما أن الجرائم المتعلقة بالعنف السياسي تتعلق بالمواطنين بالدرجة الأولى ومواطني دول الخليج أو بعض العرب. هذه الجرائم لا بد أن تكون قد نشأت من منظومة قيم ثقافية من خلال برامج التعليم والإعلام وكذلك من خلال الخطاب الديني. يتطلب الأمر المعالجة المهمة من قبل المجتمع السياسي وإصلاح

أنظمة تعليمية وإعلامية ودينية لمواجهة المخاطر. يجب أيضاً أن نشير الى المخاطر الإقليمية والأزمات القائمة في بلدان مجاورة أو عربية وتعزيز نزعة الاستقطاب في المجتمع الكويتي..أهم من ذلك يتعين معالجة الشعور بانعدام العدالة وغياب تطبيق القانون وأهمية الانتقال الى الدولة المدنية لمواجهة الاستقطابات غير الحميدة مثل التمايز الطائفي والتعصب القبلي. أما موضوع التركيبة السكانية فإن الأمر يتطلب تجاوز الأوضاع الاقتصادية الراهنة والقائمة على فلسفة الريع والانتقال الى مجتمع اقتصادي يسعى للإنتاج ورفع الكفاءة بين أفراده.

بعد ذلك تصدت الدكتورة مها ناجي غنام للأسئلة والملاحظات وأفادت بما يلي:-

أولاً : لقد ركزت على الجوانب الاجتماعية للعنف في الكويت في دراستي، لكن أقرتُ بأهمية الأوضاع السياسية والمشكلات الإقليمية وتأثيراتها على ثقافة المجتمع الكويتي وإفرازاتها للعنف السياسي.

ثانياً: لا شك أن النظام الاقتصادي والاعتماد الهيكلي على العمالة الوافدة يسبب الكثير من الجرائم وأعمال العنف في البلاد. لا يمكن أن نزعم بأن أغلبية الوافدين مسالمون، الكثير منهم من أصحاب المشاكل وقاموا بأعمال سطو وسرقة، أما الجريمة السياسية فهي لابد أن تكون من اختصاص المواطنين أو الخليجين أو العرب.

ثالثاً: جيل الشباب والصغار يختلف عن جيل الآباء وجيل الأجداد الذين كدحوا وكافحوا في سبيل لقمة العيش. هذا الجيل من المؤسف أصبح اتكالياً بفضل السياسات الحكومية والتي عززت قيم الريع والاعتماد على الآخر.

رابعاً: يتعين على الدولة اتخاذ تدابير وتعديلات على الأنظمة والقوانين لكي يصبح المجتمع قادراً على مواجهة متطلبات الحياة بإمكانياته الذاتية. كذلك لابد أن تعاون منظمات المجتمع المدني في إنجاز عملية إصلاح شاملة.

خامساً : يجب الاعتماد على المواطنين ومنحهم الثقة في مواقع العمل والمسئولية للتحرر من الاعتماد على العمالة الوافدة. كذلك يتعين على المنظمات المهنية حماية حقوق أفرادها.

سادساً : من المؤكد أهمية تفعيل توصيات الدراسات والندوات وتنفيذ ما يتفق مع المصالح الوطنية وحماية المجتمع من المخاطر.

سابعاً : على أفراد الأسر الكويتية الانعتاق من فلسفة الاعتماد على العمالة المنزلية وتربية الأبناء بموجب المعايير والسلوكيات السائدة في المجتمعات الإنسانية الأخرى والتي لا تعتمد على مثل هذه العمالة بشكل واسع. هناك إمكانيات لإقامة الحضانات في مناطق العمل وبما يمكن الأمهات من متابعة أوضاع صغارهن بين فترة وأخرى، وهناك إمكانيات لتفرغ الأمهات من الوظيفة لفترة زمنية حتى يكبر الصغار. ويجب أن نتذكر أنّ هناك نسبة عالية من البطالة المقنعة في الكويت بما يؤكد أنّ الكثيرات يمكنهن الاستغناء على الوظيفة لزمن ما.

الورشة الرابعة

التأثيرات المهددة للتماسك الاجتماعي في الكويت

أ. د. عبدالمالك خلف التميمي

أستاذ التاريخ الحديث المعاصر بجامعة الكويت

14 فبراير 2017

عقدت الورشة الرابعة المتعلقة بمشروع الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب تحت عنوان « التأثيرات المهددة للتماسك الاجتماعي في الكويت»، وقد قدم الأستاذ الدكتور عبدالمالك خلف التميمي أستاذ التاريخ الحديث المعاصر بجامعة الكويت ورقته والتي تطرقت لما يأتي:-

سبق أن تطرق الباحث لمسألة مخاطر الخطاب الديني وعلى مدى يزيد عن الثلاثين عاماً طرح من خلال مقالات منشورة ودراسات وأبحاث، مسألة التعصب والتطرف والإرهاب. إن التطرف هو وليد ناتج عن التعصب، كما أنه ليس هناك من إرهاب دون مقدمات من التعصب والتطرف، ولذلك فإن ظاهرة الإرهاب هي نتاج لتطرف ديني أو عقائدي، كذلك لا بد من التأكيد على ضعف النظام التعليمي. ويمكن للباحث أن يؤكد بأنه من خلال تجربته في التدريس في جامعة الكويت، فإن التعليم في تراجع مستمر على مدى زمني يزيد الآن عن 35 عاماً. أصبح التعليم مجرد معلومات وليس منظومة معرفية متكاملة، يضاف إلى ذلك أن التعليم لم يعد قادراً على تعزيز مفاهيم وقيم الثقافة الإنسانية.. هناك غياب للنقد والتقويم في مختلف مناحي الحياة في البلاد وربما هناك محاولات سياسية لعزل التعليم عن الثقافة بما يؤدي الى خلق مجتمع شبه جاهل وغير قادر على التصدي للاختلالات والتجاوزات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية – أدى هذا النظام التعليمي المتواضع إلى ضعف الشعور بالمواطنة وغياب الهوية الوطنية وتكريس الولاءات

الثانوية مثل القبلية والعائلية والطائفية وكذلك الاثنينة.. ولا بد من التوضيح فإن النظام التعليمي العاجز يوازيه غياب دورة الأسرة في تكوين الشخصية الوطنية بين الأبناء.

أشار الباحث إلى أن الفساد الإداري في البلاد وعدم تطبيق القانون قد عززا من الاستقطابات غير الوطنية وكرسا التعصب والتطرف في البلاد.. أصبح الفساد مستشرياً ومؤسسياً ويمكن أن نتذكر إنه في بداية عهد الاستقلال في مطلع ستينيات القرن الماضي لم تكن هناك ظواهر استقطاب في المجتمع الكويتي عندما، لم تكن هناك مظاهر فساد ومحسوبية في الادارة الحكومية.

يمكن اعتبار أن التطرف الديني والطائفي قد برز منذ ندوة الاختلاط في جامعة الكويت والتي شابها العنف المعنوي والجسدي من قبل عناصر التيارات المحسوبة على الإسلام السياسي .. لم تتم معالجة الأمر في حينه ولم تجري محاولات للفهم أو محاصرة مظاهر التطرف والغلو في المفاهيم الدينية.

أوضح الباحث أن هناك خلطاً بين النصوص الدينية المقدمة والتاريخ.. التاريخ هو صناعة البشر وهم لا بد أن يجتهدوا وربما يرتكبون أخطاء في ممارساتهم، أما النصوص الدينية فهي لا يجب احترامها وتقديسها.. أو امر آخر يجب الإنتباه له هو عدم التفريق بين الحداثة والتحديث حيث أن الحداثة هي منظومة لها مفاهيمها وتفسيراتها، أما التحديث فهو إجراءات وعمليات تنفيذية قد تغير من آليات وأدوات الحياة البشرية، ما حدث لدينا في الكويت هو التحديث دون استيعاب لمفاهيم وقيم الحداثة في الحياة الإنسانية المعاصرة، والتي تأسست في أوربا منذ عدة قرون. وبتقدير الباحث فإن التنوير والحداثة قد انتكست في الكويت منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي – ولا بد أن نشير إلى أن العديد من غلاة الإسلام السياسي تم احتضانهم في الكويت ودول الخليج الأخرى بعد أن جرى اضطهادهم وترويعهم في مصر،

في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، ثم بعد ذلك في سوريا في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد. لقد تم خلق بيئة حاضنة لهؤلاء الغلاة من عناصر التيارات المناهضة للتنوير والعقلانية في الكويت أولاً ثم في عدد آخر من بلدان الخليج. وتمكن هؤلاء من نشر مفاهيمهم وقيمهم من خلال التعليم والإعلام والمؤسسات الدينية.

أشار الباحث، أيضاً للمؤثرات الخارجية ومنها ما يتصل بالثورة الإيرانية التي نجحت في أوائل عام 1969 في إسقاط نظام الشاه وإقامة حكومة دينية، وطائفية بإمتياز، في إيران، وأكد قادتها على عزمهم على تصدير مبادئ الثورة إلى الجوار.. لا شك أن توجهات الحكم في إيران ونشوب الحرب العراقية الإيرانية، 1980-1988، قد ساهمتا في تعزيز الإستقطاب الطائفي في منطقة الخليج العربي

أخيراً أضاف الباحث ما يتعلق بمظاهر الاقتصاد الريعي في البلاد وتنامي النزعات الاستهلاكية والتي كرست قيماً ومفاهيم فاسدة وغير سوية. هذه المظاهر والقيم مكنت من تسطيح الثقافة المجتمعية وزودت المتطرفين بإمكانيات هامة للسيطرة على المجتمع الذي ضعفت مناعته الثقافية والحضارية.

بعد أن أنتهى الدكتور عبدالمالك خلف التميمي من مداخلته أثار الحاضرون أسئلة وملاحظات تمحورت حول الآتي:-

أولاً : كيف يمكن أن نعيد العلاقة الموضوعية بين التعليم والثقافة كتأكيد الهوية الوطنية؟ ثم كيف يمكن لمجتمع تنشر فيه المساجد ودور العبادة الأخرى ويتعمد فيه الخطاب الديني أن ينتشر فيه الفساد الأخلاقي والإداري دون محاسبة الضمير وحماية المال العام والأصول العامة والخاصة؟ من الذي يقوم بسرقة البلاد؟

ثانياً: يبدو أن الفساد الإداري قد تكرس بشكل منهجي في مختلف دوائر ومؤسسات الحكومة حيث لا يمكن للمرء أن يحصل على خدمة مستحقة دون تقديم الرشوة للعاملين في هذه المؤسسات الحكومية .

ثالثاً: يمكن الزعم أنَ الانتماءات الطائفية والقبلية والعائلية من الأمور المقبولة في أي مجتمع إنساني إذا لم تتجاوز على الهوية الوطنية وتعطل دور الدولة في تطبيق القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تكون هذه الاستقطابات نتاج لشعور عدد كبير من المواطنين بعدم توفر العدالة والتوازن في إدارة الدولة. ربما هناك مؤثرات خارجية ولكن يجب عدم لوم الخارج حيث إن معظم مشاكلنا هي من صنعنا.

من هو المسؤول عن ضعف التعليم وعدم تطوير الثقافة الوطنية من خلال برامجه ومناهجه؟ الاقتصاد الوطني هو بيد الدولة التي تهيمن على مختلف مرافقه ومؤسساته لماذا لم تتم إدارته بشكل صالح وعقلاني ومتوازن؟ ثم لماذا لم نتمكن من تحويل تجربتنا الدينية إلى نموذج يقتدى به من الآخرين، في العراق، بدلاً أن نتأثر نحن بمعطيات أوضاعهم الصعبة؟ ثم هل كان هناك مفسدون لماذا لم تتم محاسبتهم عندما ينكشفون ؟.

رابعاً: يجب التأكيد على الاختلال في التركيبة السكانية ومساهمته في تعزيز التطرف والعنف والإرهاب في المجتمع الكويتي هناك أوضاع ديموقراطية غير طبيعية تستحق المعالجة.

بعد انتهاء الحاضرين من مداخلاتهم وتساؤلاتهم تصدى الدكتور عبدالمالك خلف التميمي للرد بما يلي :-

أولاً : لا بد من إصلاح النظام التعليمي باعتماد قرار سياسي واضح وبإدارة مجتمعية متكاملة. التعليم يجب أن يكرس قيم المواطنة الواضحة – من أراد الاعتزاز بمذهبه أو انتمائه القبلي يمكنه ذلك دون التعدّي على الهوية الوطنية وأولوياتها.

ثانياً: التركيبة السكانية تعاني فعلاً من الاحتلال وليست هناك مجتمعات إنسانية معاصرة يقل عدد من مواطنيها عن الخمسين في المئة إلا في منطقة الخليج.. ولا شك أن هذه الأوضاع الديموقراطية تشكل مخاطر وجودية لأبناء المنطقة . نعم نحن نعتمد على الوافدين لتشغيل وإدارة العديد من المرافق الحيوية في البلاد ومؤسسات القطاع الخاص والعام. وهناك أعداد كبيرة من العمالة المنزلية، لكن يجب أن نبدأ بالترشيد وتطوير القدرات البشرية بين المواطنين لتولي مسؤوليات أكبر في سوق العمل. يجب أن يكون الترشيد موضوعياً ومنطقياً ودون الحاجة لتجريح الوافدين وتحميلهم مسؤولية هذا الاختلال في التركيبة السكانية.

هناك تجربة عما في تطوير المواطنين لتحمل مسؤوليات هامة، ومن ذلك تأهيل العمالة الفنية المدربة وتطويع النظام التعليمي لإنتاج المهنيين والفنيين والمساعدين وليس فقط حمل الشهادات الجامعية.

توصيات ورش العمل الحوارية
توصيات الورشة الأولى
الجدل الطائفي وتحديات القرن الحادي والعشرين

أولاً : تأكيد القيم والتقاليد التي بني عليها المجتمع الكويتي منذ نشأته الأولى في منتصف القرن الثامن عشر حيث استقر الولاء للوطن وتعزز التعاضد الاجتماعي بين المواطنين دون الالتفاف لأصولهم وطوائفهم.

ثانياً: إصلاح الأوضاع السياسية والتأكيد على مدنية الدولة وتطوير المؤسسات السياسية باعتماد معايير عصرية مثل المنظمات والأحزاب السياسية التي تعتمد الدستور ومبادئه مرجعية وحيدة وأساسية، وإن اختلفت بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية في برامجها وطروحاتها.

ثالثاً: تعزيز مفاهيم وقيم الوحدة الوطنية في برامج ومناهج التعليم والتعامل بحزم مع مروجي الاستقطابات الطائفية في الهيئات التدريسية، والعمل على الارتقاء بمستويات أعضاء هذه الهيئات التدريسية في التعليم الأساسي بما يرتقي بمفاهيم الناشئة من تلاميذ وطلبة.

رابعاً: توظيف أدوات التثقيف الملائمة بين أفراد الفئات الشبابية (20-30 سنة) وابعادهم عن كل ما يتصل بالتعصب القبلي والطائفي وتطوير الخطاب الديني ووسائط الإعلام لتجاوز تلك المفاهيم الخاطئة وتعزيز قيم التسامح وقبول الآخر بينهم .

خامساً: تقييم برامج الوسطية الدينية المعتمدة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتوظيف الأموال المتاحة لهذه البرامج

توصيات الورشة الثانية:
اختيارات الشباب في المجتمع الكويتي في ظل متطلبات العولمة

أولاً : أهمية المواءمة بين متطلبات العولمة التي تؤكد على الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وحقوق الأفراد الجماعات بالمساواة والعدالة والانتفاع من العلوم والمعرفة والقيم والتقاليد التي تحددها المفاهيم الاجتماعية السائدة.

ثانياً: الاستفادة من رسالة العولمة بهدف تحويل المجتمع من مجتمع استهلاكي متلقي إلى مجتمع منتج ويساهم في الحضارة الإنسانية.

ثالثاً: تعزيز قيم حقوق الإنسان، ومنها حقوق الأقليات والنساء والفئات المهمشة بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية والمعتمدة من الأمم المتحدة.

رابعاً: تعزيز الجوانب الإيجابية من التطور الإعلامي من خلال الفضاء الالكتروني وتمكين الشباب من الاستفادة من العلوم والمعارف المتاحة من خلال هذا الفضاء وضبط الجوانب السلبية لهذا التواصل من خلال قوانين منظمة دون التجاوز على الحريات المتعلقة بالاطلاع وإبداء الرأي.

خامساً : اعتماد فلسفة، سيادة القانون، لتعزيز الشعور بالعدالة والإنصاف بين الفئات الشبابية كذلك تطوير مشاركة الشباب في عمليات صناعة القرار.

سادساً : تعليم الصغار للغات الحية لكي يمكن لهم أن يتفاعلوا مع مظاهر واستحقاقات العولمة بذكاء ومعرفة.

سابعاً: تطوير النظام التعليمي والاهتمام بالتخصصات العلمية التي تساهم في نقل المعرفة والإبداع، وذلك من خلال إصلاح النظام التعليمي بكافة جوانبه مثل طرق التعليم والمناهج وإعداد الهيئات التدريسية الملائمة.

توصيات الورشة الثالثة
مؤشرات العنف في المجتمع الكويتي

أولاً : إصلاح التركيبة السكانية في البلاد حيث لا يمكن الاستمرار في ظل هذه الأوضاع الديمغرافية التي لا تتعدى فيها نسبة المواطنين عن 30 في المئة. وأهم وسيلة للإصلاح رفع مساهمة المواطنين في سوق العمل من النسبة الحالية التي لا تتجاوز عن 17 % من إجمالي العمالة في البلاد .

ثانياً: تقليص الاعتماد على العمالة المنزلية التي بلغت أعدادها أرقاماً مذهلة وتعزيز الاعتماد على الآباء والأمهات في التربية منعاً للتأثير على الأبناء الصغار من السلوكيات غير السوية للعديد من أفراد هذه العمالة المنزلية التي تنطلق من مفاهيم وقيم لا تتفق مع منظومة القيم في المجتمع الكويتي، والتي قد تزيد من نزعة التطرف والعنف لدى الناشئة .

ثالثاً: تطوير آليات لمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي التي تبرز العنف والأعمال غير السوية وتطبيق القانون 63 لسنة 2015 بأساليب ذكية للحد من الظواهر التي تبرزها هذه المواقع .

رابعاً: هناك مظاهر للعنف منها النزاعات بين مستخدمي الطرق والشوارع أثناء المرور وبث ثقافة تحد من التجاوزات وعدم الاهتمام باحترام القانون والنظام، ولذلك لا بد من العمل على تطبيق قوانين المرور بصرامة وبدون تمييز.

خامساً : التأكيد على الدور التربوي للأساتذة والعاملين في السلك التعليمي لتعزيز ثقافة التسامح ومعالجة الإشكالات بأساليب متحضرة بعيدة عن العنف .

سادساً : الاستفادة من التوصيات والملاحظات التي وردت في العديد من الدراسات الاجتماعية والسلوكية ومن توصيات الندوات والمؤتمرات المتخصصة لمعالجة مظاهر العنف بكافة أنواعه في البلاد.

سابعاً : توفير إمكانيات للأمهات العاملات من خلال إقامة الحضانات الملحقة بمؤسسات العمل لتخفيض الاعتماد على المربيات والخدم في المنازل.

توصيات الورشة الرابعة
التأثيرات المهدد للتماسك الاجتماعي في الكويت

أولاً : التعامل بحزم مع مظاهر التعصب وإعتبارها من مهددات الأمن الاجتماعي.

ثانياً: الاهتمام بالإصلاح التعليمي وتحويله إلى معارف وليس وسيلة لنيل الشهادات والحصول على الوظيفة.

ثالثاً: تعزيز المستويات الثقافية بين الشباب وفصل الثقافة عن التعليم من خلال وسائط تعليمية وإعلامية وغيرها.

رابعاً: بذل الجهد اللازم لتعزيز الهوية الوطنية وذلك من خلال بناء اقتصاد بعيد عن القيم الريعية والانتفاع.

خامساً : مكافحة الفساد الإداري والسياسي وتطبيق القانون على جميع من يمارس أعمالاً مشبوهة ترتبط بمنظومة الفساد.

سادساً : الانتباه لتأثيرات الصراعات الإقليمية، مثل النزاع في سوريا والصراع في العراق واليمن، وكيف يمكن تحصين المجتمع الكويتي من انعكاساتها السلبية على فئات المجتمع وذلك باعتماد خطاب إعلامي متوازن وموضوعي يرتكن على المعلومات والبيانات المواتية عن تلك الصراعات والنزاعات .

سابعاً : وضع حد لانتشار مظاهر الطائفية والقبلية وممارساتها علناً في الانتخابات المختلفة ، النقابية والتشريعية والبلدية وغيرها، واعتبار هذه المظاهر مهددة للأمن والسلم الاجتماعيين.

ثامناً: التعامل بحكمة وذكاء مع الأحداث والصراعات والمتغيرات الإقليمية لتفادي التأثيرات السلبية التي قد تتأتى منها على المجتمع الكويتي.

تاسعاً : الارتقاء بالخطاب الديني وتمكين عناصر متحررة من التعصب والطائفية للتصدي لهذا الخطاب وتأصيل مفاهيم التسامح الديني في الأوساط الاجتماعية.

البيان الختامي

عقدت رابطة الاجتماعيين الكويتية أربع ورش عمل حوارية عمل خلال الفترة من 17 أكتوبر (تشرين الأول) 2016 إلى 14 فبراير (شباط)2017 ضمن برنامج عمل مشروع الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب وقد كانت الورش الأربع كالتالي :-

1- الجدل الطائفي وتحديات القرن الحادي والعشرين والتي حاضر فيها الأستاذ الدكتور يعقوب الكندري، أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت، وعضو رابطة الاجتماعيين الكويتية .

2- مؤشرات العنف في المجتمع الكويتي في ظل متطلبات العولمة والتي حاضر فيها الأستاذة نضال محمد الحميدان المحامية بالتمييز والمحكمة الدستورية .

3- مؤشرات العنف في المجتمع الكويتي والتي حاضر فيها الدكتورة مها ناجي غنام عضو هيئة التدريس بكلية التربية الأساسية قسم الدراسات الاجتماعية وعضو رابطة الاجتماعيين الكويتية .

4- التأثيرات المهددة للتماسك الاجتماعي في الكويت والتي حاضر فيها الأستاذ الدكتور عبدالمالك خلف التميمي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الكويت .

وقد طُرح خلال الورش الأربع العديد من القضايا ذات الصلة بالعنف والإرهاب وكيفية مواجهته في المجتمع الكويتي، وشارك في الحوار مجموعة مهمة من الباحثين والعناصر الشابة من الجنسين، والعاملون في مختلف المؤسسات الوطنية أو من الطلبة في المعاهد والكليات الجامعية .

ويمكن أن نؤكد على أنّ الحوارات اتسمت بالجدية والاهتمام من الحاضرين وقوبلت بعناية من قبل المحاضرين وتم تفسير العديد من المسائل المهمة المرتبطة بمواضيع المحاضرات. لكن يمكن أن نحدد الاستنتاجات التالية من

المحاضرات والحوارات التي دارت بشأنها :-

أولاً : يمثل الاستقطاب الطائفي خطراً أساسياً على تماسك المجتمع الكويتي، لم يكن مثل هذا الاستقطاب ملموساً في العقود التي سبقت عصر النفط، كما أن العقود التي تلت عصر النفط لم تبرز فيها استقطابات ذات نكهة طائفية، وربما تكون هذه الظاهرة قد نتجت بعد التحولات السياسية في عدد من بلدان المنطقة والحروب الإقليمية والمتغيرات التي جرت وما زالت تجري في هذه البلدان، ومن أهم ما جرى الثورة الإسلامية في ايران وسقوط نظام الشاه والحرب العراقية الإيرانية ثم احتلال الكويت وحرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي ، وبعد ذلك إسقاط نظام صدام حسين في العراق في عام 2003، لكن هناك استقطابات نتجت بعد اندلاع ما اطلق عليه بـ « الربيع العربي » في عدد من بلدان الشرق الأوسط وبروز دور قوى الإسلام السياسي التي أرست مفاهيم وقيم الاستقطاب الطائفي.

ثانياً: إن المجتمع الكويتي يمكن أن يتجاوز هذه الاستقطابات غير الحميدة من خلال تعديل الأنظمة التعليمية وترشيد الخطاب الديني وتعزيز الإعلام الموضوعي والموجه لتأصيل قيم الوحدة الوطنية. كذلك لا بد من معالجة مواقع التواصل الاجتماعي وما يتم طرحه من قيم سلبية وأفكار متزمتة بتطبيق القانون وتجريم الرسائل التي تكرس الكراهية وقيم الطائفية دون المساس بحقوق التعبير الطبيعية .

ثالثاً: إن الشباب في الكويت لا بد أن يتأثروا بالتطورات الجارية في العالم وهناك الكثير من التطورات غير المواتية والتي تخلق اختلالات في منظومة القيم وتعزيز الانحرافات في التوجهات وربما تدفع إلى

الفكر المتطرف دينياً أو سياسياً وقد تعود من يحمل تلك الأفكار الى ممارسة العنف اللفظي أو الجسدي أو الانخراط في منظمات إرهابية.

رابعاً: يتعين على الأسرة والجهات التعليمية والمؤسسات الإعلامية والدينية أن تؤكد على أهمية مواجهة هذه التأثيرات من خلال أسلوب النصح والإرشاد والتأكيد على أهمية احترام الرأي الآخر وتطوير مناهج التعليم ذات الصلة بما يتوافق مع قيم الدستور الكويتي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفكر الديني الرشيد.

خامساً: تعاني الكويت من تركيبة سكانية معقدة وهي نتاج التطور الاقتصادي في البلاد منذ بداية عصر النفط وتبني نهج الاقتصاد الريعي والاعتماد على عمالة وافدة متدنية التعليم والأجر في غالبيتها. ولذلك فإن تأثيرات هذه العمالة الوافدة، وخصوصاً الهامشية مثل العمالة المنزلية، لا بد أن ينتج عن سلوكيات غير رشيدة بين صغار السن والشباب وربما يتعزز من بين تلك السلوكيات مظاهر العنف بكافة أشكاله، ولذلك لا بد من التأكيد على أهمية الاعتماد على الأهل والمواطنين في عملية التنشئة والتي تتوافق مع قيم المجتمع الكويتي الأصلية. أي أن هناك أهمية لإصلاح التركيبة السكانية تدريجياً وتعديل أوضاعها خلال السنوات والعقود القادمة.

سادساً: يجب التأكيد على أهمية الارتقاء بمفاهيم التماسك الاجتماعي وتطوير النظام السياسي بما يرتقي بالخطاب السياسي والمفاهيم ويبني علاقات مجتمعية مبنية على الحوار واحترام الرأي الآخر والابتعاد عن الاستقطاب والتطرف في المواقف وبما يعطل أي توجهات نحو العنف والإرهاب.

اللجنة الإشرافية لإعداد الوثيقة الوطنية

تقرير بشأن أعمال الورش الحوارية

منذ بداية العام الماضي 2016، قامت رابطة الاجتماعيين الكويتية بالتعاون مع شخصيات وطنية في الكويت بالتحضير لإعداد وثيقة وطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب .. وتم التوافق على عقد عدد من ورش العمل التثقفية بمشاركة عدد من المختصين لطرح ومناقشة المحاور الأساسية ذات الصلة، وهكذا تقرر عقد أربع ورش، ورشة كل شهر، والتي عقدت على النحو التالي:-

الورشة الأولى:

الجدل الطائفي وتحديات القرن الحادي والعشرين والتي حاضر فيها الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري، أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في كلية العلوم الاجتماعي- جامعة الكويت، وعضو رابطة الاجتماعيين الكويتية، وعقدت هذه الورشة يوم الأثنين الموافق 17 أكتوبر 2016.

الورشة الثانية:

((اختيارات الشباب في المجتمع الكويتي في ظل متطلبات العولمة)) وتحدثت فيها الأستاذة نضال محمد الحميدان المحامية بالتمييز والمحكمة الدستورية وعقدت هذه الورشة يوم الاثنين 14 نوفمبر 2016.

الورشة الثالثة:

((مؤشرات العنف في المجتمع الكويتي)) وتحدثت فيها الدكتورة مها ناجي غنام عضو هيئة التدريس بكلية التربية الأساسية قسم الدراسات الاجتماعية وعضو رابطة الاجتماعيين الكويتية، وعقدت هذه الورشة يوم الاثنين 19 ديسمبر 2016.

الورشة الرابعة:

((التأثيرات المهددة للتماسك الاجتماعي في الكويت)) والتي تحدث فيها

الأستاذ الدكتور عبدالمالك خلف التميمي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الكويت، والتي عقدت يوم الثلاثاء 14 فبراير 2017.

وقد حضر كافة ورش العمل المشار إليها أعلاه عدد مهم من الشباب والطلبة من مختلف جهات العمل والمؤسسات التعليمية في البلاد. وقد شارك هؤلاء في الحوار ومناقشة الأطروحات التي أثارها السادة والسيدات المحاضرون وأثاروا العديد من التساؤلات والملاحظات بشأن المواضيع والقضايا المتعلقة بمظاهر التطرف والإرهاب في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا المعاصر.

ويمكن أن نشير إلى القضايا الأساسية والتي يمكن السلطات المعنية وكافة قوى المجتمع المدني من اتخاذ القرارات المسؤولة للتعامل مع هذه الظواهر المقلقة :-

أولاً : إن الاستقطاب الطائفي يمثل خطراً أساسياً على تماسك المجتمع، وهو نتاج تحولات سياسية جرت خلال السنوات الأربعين الماضية في هذه المنطقة من العالم، أعقبت هزيمة يونيو (حزيران) 1967 ثم أحداث الحرب الأهلية في لبنان وقيام الثورة الإسلامية في إيران وتبعاتها مثل الحرب العراقية والإيرانية والإحتلال العراقي للكويت، كذلك يجب أن نشير إلى إرهاصات حركات ما أطلق عليه « بالربيع العربي » منذ عام 2011، الأحداث والتحولات التي لا بد أن أحدثت متغيرات في المزاج المجتمعي في الكويت وتفاعلت مع تعطل المسيرة الديموقراطية في البلاد وتعثرها بعد تحرير البلاد من الاحتلال العراقي الغاشم.

ثانياً: هناك دراسات أكدت أنّ النظام التعليمي في البلاد لا يتسم مع متطلبات التنوير والتسامح الثقافي والديني، ولذلك فقد تكرست

قيم الإقصاء والتمترس بالطائفية والقبلية.. ويتعين على السلطات المختصة إصلاح النظام التعليمي بمراحله الأساسية والعالية وإعداد هيئات تدريسية متوافقة مع متطلبات الوحدة الوطنية والارتقاء بمستويات المناهج ذات الصلة بالثقافة الوطنية.

ثالثاً: يظل الخطاب الديني مهماً ويتعين تطويره بما يخدم أهداف التماسك الوطني والمجتمعي وإبعاد هذا الخطاب عن تأجيج التطرف والاستقطاب الطائفي البغيض. إذاً هناك أهمية لتحفيز المختصين والعاملين في المؤسسات الدينية لتطوير مفاهيم وقيم مبنية على الفهم الصحيح للدين الإسلامي وترشيد المناهج والدروس الدينية وخطب المساجد بها يؤدي الى تجنب التطرف الديني والذي لا بد أن يقود إلى الأعمال الإرهابية .

رابعاً: هناك أهمية للاستفادة من الإعلام وكافة منصاته للتأكيد على أهمية التفاعل الديمقراطي وتعزيز قيم التسامح الفكري والثقافي والديني بين أوساط الشباب وصغار السن. وقد برزت في السنوات الأخيرة أهمية قنوات التواصل الاجتماعي بفعل المتغيرات التقنية المتسارعة. ومن المؤسف أن هذه الأدوات لعبت دوراً سلبياً وعززت الاستقطابات المتنوعة، ومنها الاستقطاب الديني وقيم التطرف والإرهاب. يذكر البعض أن من الضروري التصدي للاستخدام غير السوي لمواقع التواصل الاجتماعي وتجريم ما يثير النزاعات من خلالها، لكن لا بد أن يتم ذلك بموجب معايير وأنظمة وقوانين تؤكد على حرية التعبير المسؤولة، وفي ذات الوقت توظيف هذه المواقع لنشر ثقافة وطنية تتصدى لكل الخطابات غير المواتية أو تلك التي تؤجج التطرف والإرهاب .

خامساً : إن أهم وأنجح الوسائل لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب هي تلك التي تشعر المواطنين بالعدالة وتطبيق القانون على كافة أفراد المجتمع، دون تمييز. كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة للجميع يلتقيان مع مناهضة المفاهيم الخاطئة التي تقود للتطرف والإرهاب.

سادساً : كما هو معلوم أن التركيبة السكانية في البلاد تعاني من اختلالات بينة ومن أهمها أن نسبة المواطنين في المجتمع السكاني والاجمالي لا تتعدى الثلاثين في المئة، كما أن مشاركة العمالة الوطنية في منشآت ودوائر الحكومة والقطاع العام. لا بد أن يتم إصلاح أوضاع التركيبة السكانية بما يعزز المشاركة المنتجة للمواطنين، كما لا بد من تقليص أعداد العمالة الوافدة الهامشية وتحفيز المواطنين على تخفيف الاعتماد على العمالة المنزلية والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على تربية الناشئة.

إن هذه التركيبة السكانية هي نتاج موضوعي للتطور الاقتصادي في البلاد منذ بداية عصر النفط واعتماد نهج الاقتصاد الريعي. قد لا يكون بالإمكان إصلاح هذه التركيبة خلال زمن قصير ولكن لا بد من إنجاز إصلاحات اقتصادية وتبني سياسات اجتماعية تؤدي إلى التعديل المدرج لهذه التركيبة السكانية.. غني عن البيان أن خلق مجتمع منتج وفعال لا بد أن يساهم في السيطرة على التوجهات الفكرية غير السوية بما في ذلك التطرف ونزعات الإرهاب .

سابعاً: يجب التأكيد على أهمية الارتقاء بمفاهيم الوحدة والتماسك الاجتماعي والارتقاء بالخطاب السياسي وبناء علاقات مجتمعية مبنية على الحوار واحترام الرأي الآخر والابتعاد عن الاستقطاب والتطرف. وتتحقق هذه الأهداف باعتماد إصلاحات سياسية شاملة تؤكد على مدنية الدولة وقيم ومفاهيم الدستور الكويتي واحترام حقوق الإنسان واعتماد المواثيق والمعاهدات الدولية التي أقرتها دولة الكويت والهادفة لتحقيق العدالة والمساواة بين البشر.

إنَ ما سبق ذكره، هو ما ورد وطرح خلال الورش الأربع آنفة الذكر، يتطلب وضع برامج ومناهج وخطط عمل تتبناها الدولة في قوانينها وأنظمتها وخطابها السياسي والإعلامي وإصلاح النظام التعليمي ووضع أهداف محددة وتحديد آجال واضحة لإنجاز تلك البرامج والخطط.

لجان إعداد
الوثيقة الوطنية لمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب

اللجنة الإشرافية لإعداد الوثيقة الوطنية

الاستاذ/ عبدالرحمن صالح التوحيد	رئيساً
الاستاذ / عبدالله غلوم الصالح	نائب الرئيس
الاستاذ/ جمال أحمد الشهاب	عضواً
الاستاذ/ خالد عيسى الصالح	عضواً
الاستاذ/ عامر ذياب التميمي	أمين السر
الاستاذ/ د. عبدالرحمن أحمد الأحمد	عضواً
الاستاذ/ عبدالله ابراهيم المفرج	عضواً
الاستاذ/عبدالوهاب محمد الوزان	عضواً
الاستاذ/د. محمد عبدالغفار الشريف	عضواً
الاستاذ/ د. محمد الرميحي	عضواً
الاستاذة/د.موضي عبدالعزيز الحمود	عضواً
الاستاذ/ د.يعقوب يوسف الكندري	عضواً

اللجنة التنفيذية

الأستاذ/ عبدالرحمن صالح التوحيد	رئيس اللجنة
الاستاذ / عبدالله غلوم الصالح	عضواً
الاستاذ/ عامر ذياب التميمي	عضواً

اللجنة العلمية

الاستاذ/ د. محمد الرميحي	رئيساً
الاستاذ/ د.عبدالرحمن الأحمد	عضواً
الاستاذ / عبدالله غلوم الصالح	عضواً

لجنة الإعلام والعلاقات العامة

الاستاذة/د.سناء علي العصفور	رئيساً
الاستاذة/ سونيا عبدالرحيم	عضواً

أوراق العمل البحثية
المقدمة لورش العمل الحوارية

الجدل الطائفي وتحديات القرن الحادي والعشرين

أ. د. يعقوب الكندري
أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
عضو رابطة الاجتماعيين الكويتية

محاور الورقة

- مدخل.
- المفهوم.
- مكونات المجتمع الكويتي.
- الواقع.
- العوامل المؤججة للوضع الطائفي في المجتمع المعاصر
- خاتمة

مـدخـــل

الهدف:

- مدى تأثير الطائفية كمفهوم اجتماعي على التعايش الاجتماعي.
- واقع الطائفية في المجتمع المعاصر.
- ما أبرز العوامل التي لازالت تؤجج الوضع الطائفي.

الأهمية:

- لا يمكن أن نتحدث عن استكمال جوانب التعايش وتحقيق الاندماج الاجتماعي دون الاهتمام ودراسة هذا الموضوع والمشكلة والاعتراف بها، وتشخيصها والوقوف على أسبابها، ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

الطائفية:

- أصل الكلمة طائفة.
- الطائفة هي الانتماء العرقي أو السياسي أو الديني.
- ممكن تعريفها أيضا على أنها الانتماء للمذهب.
- فالطائفة المرتبطة بالدين من الممكن أن تكون:
  - طائفة دينية أو ملة.
  - مذهب وتعني جماعة دينية، لها عقيدتها التي تميزها عن المذاهب الأخرى.

مكونات المجتمع الكويتي

مكونات المجتمع ثقافيا تتشكل من خلال هذه المتغيرات الثلاث:

- الجذور (حضرية - بدوية).
- الأصول (عربية - غيرعربية).
- المذهب (سني - جعفري).

هي التي تخلق التمايز الثقافي

مكونات المجتمع الكويتي

- لقد شكلت هذه التقسميات الثقافية هوية المجتمع الكويتي لهذا المزيج الاجتماعي.
- تميز المجتمع بمظاهر الاندماج الاجتماعي وتشكلت ثقافة المجتمع الكويتي.
- فقد انفتح المجتمع الكويتي بهذه الثقافات على نفسه مع وجود بعض الاعتبارات الأخرى التي ظلت حجر عثرة أمام اندماج كلي متكامل.

مكونات المجتمع الكويتي عند النشأة

- نشأت نتيجة للهجرات والتنقلات تكوينات أسرية داخل مدينة الكويت ذات تمايز ثقافي واضح.

- جبلة و حي الوسط: سكن فيه بعض الأسر مثل أسر آل صباح، والقناعات، وآل بودي، وملا صالح، والغانم والفارس، وآل معرفي وغيرهم.
- حي القبلة: سكنت الأسر التي هاجرت من نجد والبادية.
- حي الشرق: الذي يعتبر خليط من الفارسيين والعجم سنة وشيعة، وبعض العوائل الكويتية مثل الرومي والنصف، والقطامي، وغيرهم.
- حي المرقاب: سكنه بعض العوائل مثل الوزان والفرحان وغيرهم.

بعض الأحياء المتفرقة الأخرى مثل حي الرشايدة وحي المطران وغيرهم.

- كذلك نشأت تقسيمات سكنية خارج الحدود ارتبطت بالقرى المتعددة خارج السور مثل الفنطاس والفنيطيس وأبو حليفة وغيرها.

صور من ملامح التماسك في المجتمع الكويتي

- سنين الهيلك أو سنين الهيلق خلال الفترة من 1868 إلى 1871.
- سنتي الهدامة عامي 1934 و عام 1954.
- العمل التطوعي العفوي والبسيط والفردي وليس المؤسسي. فنشأ نظام ما يسمى ب (الفزعة):
  - (فزعة الصاري).
  - (فزعة السفينة).
- أزمة عبدالكريم قاسم في عام 1961
- احتلال العراق للكويت في أغسطس من العام 1990.

أسماء شهداء الكويت بيت القرين

- سيد هادي سيد محمد علوي - قائد المجموعة
- عامر فرج العنزي
- يوسف خضير يوسف علي
- بدر ناصر عبدالله العيدان

- إبراهيم علي صفر منصور
- عبدالله عبدالنبي مندني
- خليل خيرالله عبدالكريم البلوشي
- خالد أحمد محمد الكندري
- حسين علي غلوم رضا
- مبارك علي صفر منصور
- جاسم محمد علي غلوم
- محمد عثمان علي الشايع

الواقع

الدراسات الميدانية: كشفت عن وجود مشكلة. ومنها:

- غالبية الطلاب يرون أن التعصب الطائفي موجود في المجتمع.
- غالبية الطلاب يعتقدون إن الانتخابات الطلابية تجري على أسس طائفية وقبلية.
- حضور كبير للتعصب بمختلف تجلياته الطائفية والعشائرية والدينية.
- 29.4% يرون المذهب والطائفة فوق مصلحة الوطن.
- 35.8% يرفضون عبارة أحترم المذاهب الأخرى (دور العبادة الخاصة بهم، طقوسهم، معتقداتهم، احتفالاتهم).
- 32.4% يرفضون لأنهم يعتبرون أنفسهم متسامحين مع جميع الطوائف والمذاهب الدينية الأخرى.
- أكثر من ربع إلى ثلث العينة المبحوثة ترى أن أداء المؤسسات الاجتماعية (الإعلامية – والأمنية – والمدرسة – والدينية – ومجلس الأمة – والأسرة) منخفض، في مواجهة الطائفية.
- جاء قيام المعلم والمناهج الدراسية، وإدارة المدرسة، والأنشطة المدرسية في تعزيز قيم المواطنة من أبرز.
- السلبيات في المؤسسة التربوية المتمثلة في المدرسة.

- إثارة المؤسسة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة للتفرقة بين أفراد المجتمع، ومن ثم مدى إسهام نظام الانتخابات في خلق مشاعر الاختلاف والصراع، وقيام الاختلافات الحالية بين الأعضاء على أساس.
- مذهبي أو فئوي هي من أبرز سلبيات هذه المؤسسة.
- ولعل مجتمعاتنا المحلية تعاني بشكل كبير ذلك التعصب المذهبي الذي نشأ بين المذهبين الرئيسيين وهما المذهب السني، والمذهب الجعفري. وهو اختلاف وتعصب قديم ظهر مع ظهور هاتين الطائفتين في المجال السياسي الذي كان حضناً له. ولعل أكثر ما يميز هذا المفهوم في الوقت الراهن هو التعصب للمذهب السني أو الجعفري.

كيف تنتشر الطائفية والجدل الطائفي ونحن نتعلم الطائفية؟.

- ممن نتعلم الطائفية؟
- المؤسسات الاجتماعية هي التي تعلمنا:
- الأسرة
- المدرسة والتعليم
- الإعلام
- المؤسسة الدينية
- المؤسسة التشريعية
- المؤسسات التنفيذية.
- مؤسسات المجتمع المدني
- أكثر من ربع إلى ثلث العينة المبحوثة ترى أن أداء المؤسسات الاجتماعية (الإعلامية – والأمنية – والمدرسة – والدينية – ومجلس الأمة – والأسرة) منخفض، في مواجهة الطائفية.
- جاء قيام المعلم والمناهج الدراسية، وإدارة المدرسة، والأنشطة المدرسية في تعزيز قيم المواطنة من أبرز السلبيات في المؤسسة التربوية المتمثلة في المدرسة.

- إثارة المؤسسة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة للتفرقة بين أفراد المجتمع، ومن ثم مدى إسهام نظام الانتخابات في خلق مشاعر الاختلاف والصراع، وقيام الاختلافات الحالية بين الأعضاء على أساس مذهبي أو فئوي هي من أبرز سلبيات هذه المؤسسة.

الرموز الاجتماعية

- لقد شكلت هذه التقسميات الثقافية هوية المجتمع الكويتي لهذا المزيج الاجتماعي.
- كشفت نتائج دراسة ميدانية حديثة إن هناك معدلات عالية من اتجاهات أفراد المجتمع نحو دور النخب في نشر ثقافة التعصب.
- النخب السياسية.
- النخب الدينية.
- النخب الإعلامية.
- النخب الأكاديمية المتمثلة في أساتذة الجامعة.

النخب الفكرية (المفكرون).

- الأوضاع السياسية المحلية المرتبطة بالعملية الديمقراطية بعد ثقافي منذ بداية التقسيمات الخاصة بالدوائر الانتخابية والانقسام في وحدات ثقافية. ففي البداية تم تقسيم الكويت إلي **عشر دوائر** انتخابية منطلقة من وجود ثلاث وحدات ثقافية سميت بتجمعات تقليدية رئيسة شملت نواب قبله من معتنقي المذهب السني، ونواب شرق من معتنقي المذهب الجعفري، والنواب الذين ينتمون إلي الأصول القبلية (البدوية).
- فشمل نواب شرق امتداداً جغرافياً علي الشريط الساحلي ممتد من منطقة شرق عبر دسمان، وبنيد القار والدسمة إلي الدعية والسالمية والرميثية"، ونواب قبله في مناطق الشويخ والشامية وكيفان والفيحاء

- والعديلية والخالدية وحولي. "أما **نواب القبائل** فقد جاء أغلبهم من المناطق التي تقع جنوب الدائري الخامس في حزام قبلي يمتد من الجهراء في الشمال إلي جليب الشيوخ والفروانية وأبرق خيطان ثم الصباحية والرقه وحتى أم هيمان في أقصي الجنوب".
- الأوضاع السياسية المحلية المرتبطة بالعملية الديمقراطية.
- تم تعديل الدوائر الانتخابية إلي **خمس وعشرين دائرة**، تم تكريس أيضاً الفئوية بين الشرائح الثلاث، بعد أن جاء هذا التقسيم لمصلحة فئة دون الأخرى تمثلت في فئة نواب القبائل. فتشير نتائج انتخابات مجلس الأمة والبلدي إلي تركز عشائري طائفي واضح في بعض المناطق، كتركز الترشيح لصالح قبائل الرشايدة في منطقة العمرية، وعنزة في الجهراء، والعوازم في السالمية وأم الهيمان، وتركز أيضاً شيعي في مناطق مثل: الدسمة وشرق والرميثية. فهذه الوحدات الثقافية شكلت وأثرت في التشكيلة السياسية.
- التقسيم الحالي **للدوائر الخمس** لم يختلف أيضا عن هذا التقسيم، فانطلقت الدوائر أيضا من تقسمات ثلاثية، ولكنها مندمجة نوعا ما.
- من أبرز إشكاليات النظام البرلماني في الكويت هو ما تلعبه العائلة والقبيلة والمذهب من دور أساسي في تعزيز أو إضعاف فرصة المرشح للفوز أو خسارته بمقعده البرلماني.
- فعلى المترشح أن يسلك الطريق الذي يعزز من فرصه بالفوز، وذلك من خلال الاعتماد على الوسائل السهلة التي تساعده على ذلك كالنفوذ العائلي أو الولاء القبلي أو المذهب في غياب الأحزاب المنظمة، وكذلك انخفاض نسبي في الوعي السياسي.
- فالولاءات المبنية على أسس عائلية وقبلية ومذهبية هي أهم الصفات التي ينتسب إليها بعض السياسين كلٌ حسب موقعه في الموقع الجغرافي.

- في المقابل الدوائر الانتخابية رسخت هذه الولاءات ورسخت من تقسيم للفئوية داخل المجتمع.

وسائل الإعلام

وسائل التواصل الاجتماعي

- إنَ أدوات ووسائل التواصل الاجتماعي أعادت تشكيل الساحة الإعلامية وتبدلت أدوار اللاعبين، ووفرت أرضية قائمة على إتاحة مساحة رمادية واسعة من التعبير والحوار المتبادل والمشاركة في الرأي، حيث تشمل مشاركة كبيرة من جانب السواد الأعظم من الناس خصوصا الفئات المهمشة وفي صدارتها القطاعات الشبابية والتي تمثل الأغلبية والقوى الصاعدة في المجتمعات الخليجية. (ديمقراطية التواصل الحديث)

العوامل التي تؤدي إلى نشر الطائفية:

- سهولة الاستخدام.
- وفرة الأجهزة واقتنائها.
- الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي بين الأفراد.
- أبرز الوسائل المؤثرة الواتس أب، والتويتر، واليوتيوب. وبدأ يظهر على السطح الآن السناب جات.
- الفضائيات
- القنوات الطائفية نشطت في استقبال الرموز الاجتماعية الخلافية.
- الهدف كسب المشاهدين من خلال الأحداث الطائفية التي تتبناها هذه القنوات.
- المتغيرات الخارجية
- أوضاع اليمن، وسوريا، والعراق.. تحديدا.
- داعش
- الحشد الشعبي.

- العلاقة مع إيران.
- أحداث البحرين.
- أحداث القطيف.
- التناقضات في المواقف جاء على أسس طائفية مذهبية.
- طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة
- تشجع العلاقات التقليدية على تعزيز الطائفية. الانتماء إلى الجزء بمقابل الكل.
- هناك أنماط من السلوك والقيم في البنية الاجتماعية تهيمن عليها الطائفة والعائلة والقبيلة، وتسيطر على شبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة بها.
- لقد أشارت إحدى الدراسات المحلية التطبيقية لقياس اتجاهات أفراد المجتمع إلى الضعف البالغ في تطبق القانون داخل المجتمع المحلي، حيث أشار 90% من أفراد العينة إلى أن الواسطة تؤدي إلى تجاوز القانون.
- الحراك الوظيفي والاجتماعي ارتبط بمفهوم الطائفية والقبلية، بعيدا عن العوامل الموضوعية والعلمية.

خاتمة

- الجدل يؤدي إلى الصراع إلى الاقتتال.
- كيف يمكن التغلب على الجدل / الصراع الطائفي؟
- دور المؤسسات الاجتماعية المختلفة.
- الحاجة إلى تبني برامج تربوية تغرس الولاء الوطني وتعزز الهوية المحلية وتذيب الفوارق الطائفية.
- ضرورة خلق فرص متساوية وعدالة اجتماعية للجميع
- خلق الاندماج الاجتماعي من خلال المشاريع المتعددة.

اختيارات الشباب في المجتمع الكويتي في ظل متطلبات العولمة

الأستاذة / نضال محمد الحميدان
المحامية بالتمييز والدستورية

لا ينصب البحث هنا عن العولمة كظاهرة فرضت نفسها وأثرت في كل نواحي الحياة ، وإنما يتناول الاختيارات التي يملكها الشباب في ظل هذه الظاهرة .. وبحث هذه الاختيارات يقتضي ضرورة إلقاء نظرة موجزة عن العولمة ومجالاتها ، ومن ثم مدى تأثيرها على الشباب وكيف يستطيع الشباب أن يتعاطى مع هذه الظاهرة بكل ما تشمله ؛ إما قبولاً أو رفضاً وإما تنقيحها بما يناسب قيمه ومبادئه ، وبالتالي وجوب الحفاظ على هذه القيم والمبادئ من أن تعبث بها سلبيات هذه الظاهرة ومدى قدرته على ذلك والوسائل التي تعينه .. كيف ذلك ؟ الإجابة هي ما نتعرض له في هذه الورقات .

تقديم :

النموذج الحضاري القائم اليوم فيه من ألوان التقدم ما هو نافع للناس ولازم لهم ليرتفع مستواهم الحياتي ، وفيه في الوقت ذاته انتكاسات روحية وخُلقية تهدد كيان أي مجتمع وتحط من قدر الإنسان كإنسان .

فالتقدم العلمي والتكنولوجيا وعبقرية التنظيم والجد في أخذ الأمور والمثابرة وطول النفس .. كلها إيجابيات . وهي التي تستند إليها الحضارة الغربية (صاحبة فكرة العولمة وتطيل عمرها في الأرض) ، أما الفساد الخُلقي والروحي والفوضى الجنسية والإباحية المفرطة والشذوذ والخمر والمخدرات والجريمة والطغيان في الأرض بغير الحق وإذلال الآخرين وقهرهم كلها سلبيات مصيرها أن تعصف بهذه الحضارة مهما طال مكثها في الأرض .

وهذا النموذج بما يشمله من غَثٍّ وسَمين يقدمه العالم المتقدم في ظل العولمة وتتلقفه أيدي شبابنا دون تمحيص لذلك كان حرياً بمنظمات المجتمع المدني – كجزء من الكيانات الاجتماعية في الدولة – أن تهتم بهذا الأمر حمايةً لأبنائنا وصوناً لمجتمعنا .

وكلمة « العولمة » باتت اليوم على كل لسان وفي كل منتدى ، ولم لا وقد أضحى الناس في كل مكان في الأرض يعيشون شكلاً من أشكال العولمة ويعانون لوناً من ألوان لأوانها .

والحقيقة أن التقدم العلمي والتكنولوجي والتنظيمي لا علاقة له البتة بالانحلال الخُلقي ، وليس من مستلزمات ذلك التقدم أن تفسد أخلاق الناس لذلك كان لا بد من بيان المقصود بالعولمة وإلقاء الضوء على أهم جوانبها ومدى تأثيرها على الشباب ، وكيف يستطيع الشباب أن يحدد اختياراته في ظلها .

أولاً : العولمة وأبعادها :

للعولمة تعريفات تتعدد بعدد الدارسين لها حسب الانتماء الفكري والمستوى الثقافي والموقف منها بالقبول أو الرفض . وإن كان أبرز توصيفاتها أنها هي التوجه الأيديولوجي لليبرالية الجديدة التي تركز في الاقتصاد على قوانين السوق ، والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات ، وعلى فكرة الديمقراطية في الجانب السياسي، وعلى مفهوم الحرية المطلقة (أو شبه المطلقة) والمساواة التماثلية في البعد الاجتماعي .

فهي نظام عالمي يشمل المجالات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية ، كما يشمل مجال التسويق والمبادلات والاتصال .

وبشأن قبولها أو رفضها يرى البعض أنها فكرة تعبر بصورة غير مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وتغريبه، مستغلة التطور الحضاري الذي يشهده العصر وآلياته ومظاهره .

وفي المقابل يرى بعض آخر أن العولمة هي اتجاه فطري للإنسان يتسارع أثره مع تطور آليات الاتصال بين المجتمعات وتركيز الصناعات ، وتجاوز المجتمع التقليدي ، وأنها مظهر من مظاهر التطور الطبيعي الحضاري المعاصر لذلك حار الفكر لدى البعض في مسألة قبولها أو رفضها .

وقد ثار التساؤل بشأنها ، أهي مظهر من مظاهر التطور الحضاري الطبيعي الذي يشهده العصر ولكنه يتم بمقاييس الأقوياء ، أم أنها عقيدة تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم من قبل الأقوياء ؟

الواقع أن النتيجة واحدة وهي سيطرة الأقوياء مادياً وحضارياً على الضعفاء مستخدمين قدراتهم وسبقهم في توظيف آليات العولمة وثمار التقنية لصالحهم ؛ حتى تتم عملية « التغريب » ؛ مستندين إلى مثل ما دعا إليه الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون عندما قال : « إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري ، وإننا نستشعر أن علينا التزاماً مقدساً لتحويل العالم إلى صورتنا » ، وقبله مستشار الرئيس كارتر « بريجنسكي » الذي أشار إلى أن تقدم أمريكا التي تمتلك ما يزيد على 65% من المصادر الإعلامية يمكن أن يكون نموذجاً كونياً للحداثة (أي عولمة النموذج) .إذن فالحقيقة الواضحة أن التطوير والتحديث يساوي التغريب عند منظري العولمة وأرباب القرار فيها.

وتظهر العولمة في مجالات عديدة من مجالات الحياة التي تشكل شبكة العلاقات الدولية المعاصرة وأهمها :

1 - المجال الاقتصادي :-

وترتكز العولمة فيه على فكرة وحدة السوق ، وإزالة العوائق أمام حركة رأس المال ، وحرية الاقتصاد ، وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات منتجة " هي مجتمعات الدول الصناعية " ومجتمعات مستهلكة " وهي مجتمعات الدول الأخرى " .

وصار شبابنا – وهم من رعايا هذه المجتمعات المستهلكة - تنحصر اختياراتهم في البدائل الاستهلاكية المطروحة .

ومن أبـرز مظاهر العولمة الاقتصادية الآتي:

- إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو كل البورصات العالمية .
- تحول الاقتصاد من الحالة العينية (التبادل بالسلع عيناً بيعاً وشراءً) إلى الاقتصاد الرمزي ، والنبضات الإلكترونية، وزيادة حجم التجارة الإلكترونية ، وما يجري اليوم في عالم رأس المال الورقي في المضاربات على العملة وفي الأسهم وما شابه ذلك ، يزيد على 30 ضعفاً على ما يتم في نطاق حركة البضائع ، وهي نسبة تزيد هوتها باستمرار بين التجارة الفعلية والتجارة الورقية .
- ازدياد تحول رأس المال من وظيفته التقليدية كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق (تجارة النقـود) .
- أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة ، ومن ثم فإن كثيراً من الدول قد تخلت عن إنتاج وتصدير بعض سلعها لعدم قدرتهـا على المنافسة .. ومثال ذلك ما حدث في مصر حيث تأثرت صناعة النسيج فيها أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا .

2 - المجال الاجتماعـي :-

وذلك بتنميط العالم على نفس نمط المجتمعات الغربية ؛ وذلك بنقل قيم المجتمع الغربي ليكون المثال والقدوة ، سواء ما نقل منها بإرادة مقصودة ، أو ما انتقل منها نتيجة لرغبة تقليد الغالب ؛ لأن الأمة المغلوبة مولعة بتقليد الغالب ، كما ذكر ذلك ابن خلدون في مقدمته .

3 - المجال الفكري والثقـافي :

وذلك بترويج الأيديولوجيات الفكرية الغربية ، وفرضها على الواقع من خلال

الضغوط السياسية والإعلامية والاقتصادية والعسكرية أيضاً ؛ وذلك في مجالات عدة كحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الأقليات وحرية الرأي.

4 - المجال السياسي :

وذلك من خلال استخدام الأمم المتحدة بعد الهيمنة عليها وعلى مؤسساتها السياسية المؤثرة خاصة مجلس الأمن الذي تعتبر قراراته ملزمة عالمياً، واستخدام حق النقض الفيتو المجحف عند الضرورة، أو التلويح باستخدامه لمنع أي قرار لا ترغب به القوى العظمى .

5 - المجال العسكري :

وذلك من خلال الأحلاف والمعاهدات العسكرية التي تعقدها الدول الكبرى مع الدول الصغيرة ، ومن خلال الأحلاف الإقليمية التي تكون هذه الدول طرفاً فيها .

وأخطر ما يترتب على هذه العولمة

هو محاولة صهر الثقافات الموجودة في ثقافة واحدة هي الثقافة الغربية ، وجعلها النموذج العالمي مستغلة التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات ، وما ترسله عبر الفضائيات من سيل جارف من المواد الإعلامية ، وتفريغ العالم من الهوية الوطنية والقومية والدينية وكذا فرض قيم المجتمع الغربي المختلة في مجال الأسرة والمرأة على العالم .

ثانياً : الاختيارات المتاحة للشباب ووسائل مساعداتهم على اختيار الوسائل المناسبة :

أشرنا فيما سبق أن الناس قد ذهبوا في مسألة العولمة قبولاً أو رفضاً إلى مذاهب مختلفة منهم من يقبلها على علاتها سواء عن قناعة بها أو استسلاماً

لها ، ومنهم من يرفضها جملةً وتفصيلاً ، ومنهم من يحاول الاستفادة من مزاياها ويقاوم مساوئها .

والشباب حيارى بين هذه المذاهب، ولا شك أنه في معارك الفكر إذا ما نُزع من الشباب كل اختيار وفُرض عليهم نمطاً فكرياً معيناً وتم تعميمه في كل مجالات الحياة فإن التجارب السابقة قد نبأتنا أننا سنرى ظهوراً مضطرداً ومتنامياً للتيارات الفكرية المتطرفة وستتسع ظاهرة الإرهاب أكثر وأكثر ؛ خاصةً إذا ما لاحظنا أن كل - أو على الأقل معظم – المنتمين للجماعات المتطرفة هم من فئة الشباب .. وهذا الأمر طبيعي لأنهم الفئة التي تملك الطاقة والحماسة والعاطفة الجياشة على ثوابتها وتظن لأسباب – من بينها حملهم قسراً على فكر معين – إن مقاومة هذا الفكر يكون بتبني أفكار متشددة في تطرفها وتظن أن فيها الخلاص لانسداد أفق الاختيارات الأخرى .

الاختيار الأمثل الذي نراه :

الاستفادة من سرعة تبادل المعلومات وحرية التجارة والتنقل وزيادة الوعي السياسي والاتجاه نحو الديمقراطية وبالجملة الاستفادة من كل إيجابيات العولمة وفي ذات الوقت الحفاظ على هويتنا وقيمنا وثوابتنا هو الاختيار الذي نضمن به حماية شبابنا ونمكنهم به من بذل طاقاتهم فيما هو نافع ندرأ به عنهم الوقوع في فخ الشذوذ الفكري والانضواء ضمن التيارات المتطرفة .

ومِنْ ثَمَ بات معروفًا أن العولمة ليست شرًا يُتَّقى، أو خطرًا يُدفَع ؛ وإنما هي ظاهرة تكاد تكون كونية ، لها السلبيات والإيجابيات ، إن توافرت شروط التعامل معها، والتكيف مع متغيراتها ، أمكن تجاوز تلك السلبيات، والتغلب على ما يترتب عليها من مشكلات، وفي مقدمة هذه الشروط امتلاك القدرات الذاتية ، على مستوى الأفراد والجماعات ، وعلى مستوى الحكومات والهيئات

الأهلية ، والتوفر على الوعي الحضاري الرشيد الذي هو بمثابة البوصلة التي تقود نحو رسم السياسات الحكيمة ، واتخاذ القرارات الواعية للبناء الذاتي، وللانفتاح على آفاق العصر، وللاندماج في تياراته ، من منطلق الاقتناع بأن حماية الذات وترقيتها ، والحفاظ على الهُوية ، والتشبث بخصوصياتها الثقافية والحضارية رهين بإثبات الحضور في ساحة التفاعل الإنساني، وفي مضمار الحوار الثقافي، والتحالف الحضاري ، وبالإسهام الفاعل في مسيرة التقدم والنماء والرخاء ، على الصعيدين الإقليمي والدولي ومما لا شك فيه أن في امتلاك القوة الذاتية ، والقدرات العلمية والتقنية والصناعية والاقتصادية - الحصانةَ ضد التأثيرات السلبية، والانعكاسات الضارة لنظام العولمة ، الأخذ في الاكتساح لمواقع الاستقرار والثبات ، وفي الاقتحام لمعاقل الخصوصيات التي تميز الثقافات والحضارات بعضها عن بعض ، والقدرةَ على إغناء الحضارة الإنسانية بالتنوع الثقافي ، والتعدد الحضاري ، ولما كانت العلاقة بين الحاضر والمستقبل مترابطة ؛ لأن المستقبل إن هو إلا امتداد للحاضر، ولأن الماضي والحاضر والمستقبل وحدة لا سبيل إلى انفصامها ، ومعرفة الماضي هي وسيلتنا لتشخيص الحاضر، ولتنظيم المستقبل.

ومجتمعاتنا تملك الكثير إذا لجأت إلى قلعتها ، فتصمد أمام الضغوط .. ولا تستطيع هذه المجتمعات الصمود إلا إذا تمسكت بالثوابت التي يقوم عليها كيان هذه المجتمعات من عقيدة وأخلاق وقيم .

وهذه أمور يملكها كل فرد ملكية خاصة ، بمعنى أنها جزء من كيانه الذاتي لا تنفصل عن ذاته ، وعن وجوده الشخصي ، ويملك أن يحافظ عليها مهما كانت الفتن من حوله .

وإذا كانت السمة البارزة للعولمة هي فرض قالب معين للحياة ليتقولب الناس في داخله قسراً ، ولو كان مقاسهم مختلفاً عن مقاسه ، فتتم قولبتهم

ببتر بعض أعضائهم أو تحطيمها ، فإن الفطرة التي تقر الاختلاف كأمر واقع، فرضه الله في الخليقة لحكمة يريدها هو الأكثر إلحاحاً وهو الأولى لأن يقوم ويظل باقياً .

لأنه وإن كان يلزم معتنقيه بثوابت معينة لازمة لتكوين الإنسان الصالح لكنه - حتى مع معتنقيه - لا يجعلهم نسخاً مكررة كالآلات . والدليل الواقعي هو اختلاف المذاهب واختلاف الآراء، الذي أقرته الأمة منذ يومها الأول ولم تضق به ، ولم تضيق عليه ، إنما تضيق على الذين يخرجون على الثوابت بحجة الحرية الشخصية أو حجة الاجتهاد أو غيرها من المعاذير للتفلت من الدين وثوابته .

لذلك يحتاج الناس إلى جهد جاهد يبذل في التربية على هذه الثوابت .. جهد مجهد مُضْنٍ ولكنه أكيد المفعول ، ولن يتم ذلك بكتاب ينشر أو موعظة تلقى أو خطبة حماسية وإن كان هذا كله من الأدوات الضرورية .

وختاماً:

فإننا في الحفاظ على هويتنا الثقافية لسنا بدعاً من الأمم، فالدول الأخرى تعمل أيضاً في عصرنا الحاضر على الحفاظ على هويتها الثقافية . وأقرب الأمثلة على ذلك ما قامت به فرنسا في السنوات الأخيرة من إصدار تشريع لحماية اللغة الفرنسية وتحريرها من سيطرة المصطلحات والمفاهيم.

ففي محاولة من الرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتيران لمجابهة بعض الآثار الثقافية السلبية للعولمة على المجتمع الفرنسي؛ وقف يخطب في الجموع المحتشدة محذراً من تفشي ظاهرة لبس بنطلون الجينز بين الشباب الفرنسي؛ لأنه – وحسب التعبير الذي استخدمه - مظهر من مظاهر الغزو الأمريكي . ومن ذلك يتضح أن فرنسا وإن كانت جزءاً من المنظومة التي تروج للعولمة

إلا أنها كانت حريصة على الحفاظ على هويتها والحرص على ثقافتها .

وعلى الرغم من هذا الانفتاح الحضاري لمجتمعنا كمجتمع إسلامي ، فإن الإسلام يرفض كل محاولات الهيمنة أو فرض نظم وقيم معينة على الشعوب في محاولة لمحو هويتها . وبدلاً من ذلك يدعو الإسلام إلى التعاون والتضامن بين جميع الشعوب على أساس من النِدّية . وإذا كان الإسلام يعترف بالاختلافات بين البشر فلأن ذلك واقع لا يجوز تجاهله .

ومن هناك فإن التمايز الحضاري يُعد حقيقة واقعة . ولكن هذا لا يعنى عدم وجود قواسم مشتركة بين الناس جميعاً . وهذه القواسم المشتركة هي التي تشكل الأساس الراسخ للتعاون والتضامن بين الشعوب .

وإذا كانت العولمة – بمعنى إزالة الحواجز الزمانية والمكانية والثقافية بين الشعوب – سوف تؤدي إلى تعميق التعارف والتآلف والفهم المشترك والاحترام المتبادل ، وإلى مزيد من التعاون بين الشعوب فإننا نرحب بها ويجب أن نعمل على دعمها بكل قوة لأن ما تعنيه في هذه الحالة يصب في مصلحة الناس جميعاً .

أما إذا كانت هذه العولمة تعنى الهيمنة ومحو خصوصيات الشعوب وجعلها تابعة تدور في فلك قطب واحد يتحكم فيها كيف يشاء فإنه لا يوجد إنسان عاقل يقبل ذلك .

لذلك يجب ألا نقف من هذه الظاهرة موقفاً سلبياً أو حيادياً، وإنما يجب أن نقف موقفاً إيجابياً يقوم معوجها ويصحح مسارها ، وأن نشارك بفاعلية في تقويم مسار هذه العولمة الجديدة ، والحد من أخطارها .

التوصيات:

1 - الانفتاح على الآخر وتعزيز ثقافة الحوار في العلاقات الثقافية وتبادل الآراء والأفكار وتبادل الخبرات والتجارب لما فيه خير الإنسانية ، وتدعيم العلاقات المتبادلة بين مختلف الأطراف والتوجهات .

2 - الدعوة إلى ثقافة الحوار بين الأفراد والجماعات وأصحاب الآراء المختلفة، لما للحوار من أهمية في تحقيق التواصل والتعاون والاحترام المتبادل تحت ظل المشتركات الوطنية والصالح العام، وما يعكسه من نتائج إيجابية في تحقيق السلم الأهلي والتعايش المجتمعي ، وتفكيك المشاكل العالقة وحلحلتها بشكل سلمي . ويناط بهذا الدور للجميع انطلاقا من الأسرة ، المؤسسات التربوية والثقافية ، المؤسسات والمنابر الدينية ، المؤسسات الإعلامية ودورها الكبير بمختلف أجهزتها ووسائلها المتاحة .

3 - سيادة القانون لابد من سيادة القانون لأنه السياج الحقيقي الذي يحمي تماسك المجتمع، واحترام القانون أمر مطلوب مقابل تفعيله في المساواة والمشاركة في الشأن العام وفي صنع القرار ، وإقرار المواطنة في الحقوق والواجبات فجل هذه الأمور تساهم في نبذ العنف والتطرف والكراهية وتحقيق الأمن والسلام .

4 - تفعيل دور الجامعات في تنفيذ دراسات علمية عن التطرف وأسبابه وسبل علاجه .

5 - حاجة الشباب للوظائف والعمل ومحاربة الفقر .

6 - تكوين لجان استشارية لحل مشكلات الشباب ومراكز استشارية مهنية ومتخصصة .

7 - تحصين الأبناء وحمايتهم من الفكر المتطرف والتركيز على دور الأسرة وإعادة الدور التربوي المفقود بالمتابعة الجادة للأبناء .

8 - تصحيح مسار المتطرفين ووضع ضوابط ومنهجية للتربية في الأسر .

مؤشرات العنف في المجتمع الكويتي

د.مها ناجي غنام
عضو هيئة التدريس بكلية التربية الإسلامية الأساسة
قسم الدراسات الاجتماعية - عضو رابطة الاجتماعيين

مقدمة:

تطرح هذه الورقة قضية محورية في غاية الأهمية للمجتمع الكويتي، بوجه خاص، والمجتمع الدولي، بوجه عام. فمشكلة العنف والظواهر المشابهة التي تدور في فلكه، كالتطرف والإرهاب وغيرها، تتصدر القضايا التي يهتم بها المجتمع الدولي كونها مهددات لأمنه وتطوره وسلامة شعوبه واستقرارهم.

وقد أصبحت ظاهرة العنف معروفة جداً وواضحة المعالم في الأوساط الأكاديمية وجميع المحافل المهتمة بمواجهتها ومكافحتها، ولذلك فإن الحديث عن العنف أصبح أمراً مستهلكاً ومعلوماً لدى الجميع، لكن الخطورة في هذه الظاهرة أنها قد أفرزت ظواهر أخرى عديدة هي بمثابة مؤشرات على وجودها ونتاج لها، وهي في الوقت ذاته تعتبر مسببات لإعادة إنتاج العنف مرة أخرى وبصور جديدة ومتعددة، بمعنى أنها سبب ونتيجة في آن واحد.

وستقدم هذه الورقة مجموعة من المؤشرات والظواهر في المجتمع الكويتي التي تُعتبر مؤشرات للعنف الاجتماعي، وفي الوقت نفسه تعمل هذه المؤشرات على استثارة العنف لدى الناس وخروجه بصور وأشكال تهدد أمن الوطن والمواطن وتعيق نماءه واستقراره.

ولنا أن نتساءل، هل من الضروري، أومن المتوقع، أن يشتعل العنف من جديد كلما ظهرت مؤشراته وانتشرت مظاهره وصوره في المجتمع؟ والواقع، وحسب النظريات الاجتماعية و الدراسات العلمية، فإن العنف يعيد إنتاج نفسه كلما توافرت الظروف المجتمعية المهيأة لخروجه واندلاعه، وستشير الورقة لإحدى النظريات الاجتماعية المشهورة والمقبولة جداً في الأوساط

الأكاديمية، والتي تؤكد على أن الإجابة على تساؤلنا هي بكل أسف «نعم».
ولكن، لماذا نهتم بالمؤشرات وليس بالعنف نفسه؟

السبب الرئيس هو أن المؤشرات لا تزال في طور النمو لتصبح عنفاً واضحاً خطراً، ولا تزال في واحدة من مراحل عملية إعادة إنتاج العنف، لكنها، وفي الوقت نفسه وكما سبقت الإشارة لذلك، هي دليل صارخ على وجوده وهي نتاج له وستكون سبباً مباشراً أو غير مباشر لظهوره وتفجره في أية لحظة. وطالما أن تلك المؤشرات لا تزال في طور النمو وفي مراحل الإنتاج للعنف الصارخ، فمن الأهمية بمكان التعرف عليها وتحديدها بُغْيَةَ وقف نموها ومنع إعادة إنتاج منتجها إن صح التعبير.

وتسلط هذه الورقة اهتمامها البحثي على مجموعة من تلك المؤشرات الاجتماعية والثقافية مع تقديم بعض الأفكار المقترحة كمهدئات ومثبطات لها منعاً لتفاقمها وترسيخها في ثقافة المجتمع، ومنعاً لتحولها إلى تطرف في الفكر ثم إلى عنف في السلوك .

التعريف بالمفاهيم العلمية:

المؤشرات : Indicators :

حسب قاموس أكسفورد، التعريف الاصطلاحي لكلمة مؤشر هو: شيء يشير إلى وضع أو مستوى شيءٍ ما ،أو هو توفير معلومات محددة عن وضع ومكانة شيءٍ ما على وجه الخصوص(1) .

أما المؤشرات الاجتماعية: فهي التي تحدد سمات/ملامح المجتمع التي يمكن قياسها والتي تختلف مع مرور الزمن، وتقوم بالكشف عن بعض الجوانب الكامنة أو غير الواضحة في الواقع الاجتماعي.

(1) www.oxforddictionaries.com

العنف: Violence

العنف ظاهرة اجتماعية أنثروبولوجية متأصلة في المجتمع الإنساني، ولصيقة به مهما حاول المجتمع التقدم والتطور وتحقيق الأمن والسلام، فقيام المجتمع أساساً يرتكز على الصراع الذي يؤدي وظيفة اجتماعية مهمة لضمان بقائه واستمراره رغم الثمن الفادح (العنف) الذي يدفعه المجتمع مقابل تلك الوظيفة.

وتشير العديد من تعريفات العنف إلى مصطلح «القوة» المرتبطة باستخدام العنف، وهي رؤية تحدد مفهوم العنف بمؤشر القوة، إذ يشترط لوقوع العنف، وجود عنصر القوة وإلحاق الأذى البدني أو المادي بالآخرين أو بممتلكاتهم. وهناك تعريفات علمية أخرى لا تشترط عنصر القوة المباشر في العنف، كالعنف الرمزي والعنف المعنوي واللفظي، وهناك ما يُعرف «بالعنف الخفي» ،وجميعها لاتتطلب عنصر القوة لوقوع العنف. فالعنف لا يمكن اختزاله في إصابة شخص أو أشخاص من قبل آخرين، سواء كانت إصابة جسدية أو مادية أو نفسية ، فهذا هو أبسط صور العنف وأوضحها على الإطلاق.

والعنف لا يشكل تهديداً مباشراً لأمن الإنسان فقط، ولكنه يُعتبر تهديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تعتبر الباحثة العنف انتهاكاً صارخاً لحقوق الناس، وتعدياً على كرامتهم وسعادتهم واستقرارهم.

وقد أكد عالم الاجتماع النرويجي Johan Galtung وجود علاقة ورابطة منهجية بين العنف والبناء الاجتماعي للمجتمع. ووضع تصنيفاً للعنف يتألف من ثلاث فئات: العنف الشخصي Personal ، والعنف الهيكلي / البنيوي Structural ، والعنف الثقافي Cultural. وحسب توضيح جالتنج، فإن العنف الهيكلي (ويمكن تسميته بالخفي) على العكس تماماً من العنف الشخصي، فالأخير مباشر، والفاعل معروف ، كذلك مجال العنف

واضح ومحدد، بينما العنف الاجتماعي الهيكلي غير مباشر ولا يمكن تحديد أصحابه، ففي العنف البنيوي، كما يقول جالتنج، ربما لا يوجد شخص ما ألحق الضرر بشخص آخر مباشرة (1) (Galtung, 1990).

كما يُعرَّف العنف الهيكلي Structural Violence بأنه «إلحاق الضرر أو الأذى بسبب صرامة وجمود قوانين البناء الاجتماعي في التعامل مع الاختلافات بين أفراد المجتمع حسب الجنس أو العرق أو الطبقة، حيث يقع الضرر على بعض هذه الفئات دون أن يكون هناك متهم أو مجرم محدد»(2).

وهناك تعريفات أخرى للعنف تميل إلى الشمولية والتوسع في تحديد المؤشرات الدالة على وجوده في مجتمع ما . فحسب هذا الاتجاه، يُعتبر العنف «مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، فيما يُعرف بالعنف الاجتماعي الهيكلي أو البنائي / البنيوي ، ويتخذ هذا العنف عدة أشكال أو صور منها، غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وغياب العدالة الاجتماعية ، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة، ويطلق البعض على هذا العنف الهيكلي اسم «العنف الخفي» وذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع»(3) (حسنين، 1992).

مؤشرات العنف:

إنّ مؤشرات العنف في المجتمع الكويتي كثيرة ومتنوعة، للأسف الشديد، وقد رصدت الباحثة، بالملاحظة المباشرة والدراسة العلمية، وعلى مدى عقدين من الزمان، مؤشرات اجتماعية عديدة تُنذر بتفجر العنف في المجتمع الكويتي، وقد نتج عن بعضها ، بالفعل، عنفاً واضحاً شاهدناه في واحدة من أبشع صور العنف وأشكاله (كالقتل والتفجير) الذي أودى بحياة الأبرياء من أهل الكويت ممن دفعوا ثمن العنف والتطرف غالياً، وستتم الإشارة إلى تلك المؤشرات عند استعراضها ضمن المؤشرات الاجتماعية الآتية:

1. Galtung, Johan, Cultural Violence, journal of Peace Research, 27 (3) (1990) p. 291
2. Social Theory: Structural Violence, (Black Letter Definition), California State University, Dominguez Hills, University of Wisconsin , Parkside, January 7, 2000
3. توفيق ابراهيم حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1992 ، ص 44، 45

أولا: الخلل الكبير في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت:

إن التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر، بصورتها الحالية، وتداعياتها الاجتماعية، تُعتبر مؤشراً صارخاً وصورة واضحة من صور العنف الاجتماعي البنائي/الهيكلي التي فرضها المجتمع على سكانه (أقلية مواطنة لا تتجاوز نسبتها من مجموع السكان 30 %، وأغلبية وافدة محرومة من كثير من الحقوق الإنسانية وفي الوقت نفسه تتغلغل وتسيطر على جميع مؤسسات الدولة وقطاعها الخاص بل وداخل كل بيت) ، وهذه الصورة هي تعدٌ واضح على حقوق كلٍ من المواطنين والوافدين على حد سواء، فقد نتج عنها صوراً متنوعة للعديد من المشكلات والآثار السلبية في جميع مجالات الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية المترتبة على هذا الخلل الكبير في التركيبة السكانية لمجتمع الكويت المعاصر، وتكمن الصورة الأكبر والأخطر من صور هذا العنف الاجتماعي، في ذلك التقسيم الطبقي لسكان الكويت من خلال وجود هذه الثنائية الديموغرافية غير المتجانسة (حجماً وخصائص وحقوقاً) ، مما يُخشى معه أن يكون المجتمع الكويتي قد أعاد ظاهرة المجتمع الطبقي في المجتمعات الغربية القديمة، حيث توجد طبقة تملك ولا تعمل ، وطبقة تعمل ولا تملك، لكن مع وجود اختلاف بسيط وهو أن هذا التقسيم الطبقي (في المجتمع الكويتي) ليس بين أبناء المجتمع نفسه، وإنما بين المواطنين (الطبقة المالكة) والوافدين (الطبقة العاملة) ، مما يعتبر شكلاً سافراً من أشكال العنف الهيكلي في التركيبة السكانية للمجتمع الكويتي، أما الخوف الحقيقي فهو أن يؤول حال هاتين الطبقتين إلى ما آل إليه حال الطبقات السابقة في المجتمع الغربي الإقطاعي، وهو ما ذهبت إليه النظريات السوسيولوجية في ذلك الوقت، إذ يصعب على الطبقة الكادحة المسخرة أن تحصد إنتاجها الطبقة المالكة التي لا تعمل، وهي تسعى لتغيير وضعها واحتلال مكان الطبقة المالكة متى ما واتتها الفرصة المناسبة.

ومن نتائج هذا المؤشر الكبير (الخلل في التركيبة السكانية) مؤشرات أخرى عديدة مرتبطة به ومترتبة عليه، فهي نتاج طبيعي لظاهرة غير طبيعية وخلل غير مقبول لدى دول العالم أجمع - باستثناء الكويت وبعض دول مجلس التعاون الخليجي - ومن هذه المؤشرات:

- تفشي قيم الاتكالية والاعتماد الكلي على العمالة الوافدة، حتى أصبحت صفة لصيقة بالمواطن الكويتي، وحقاً مشروعاً له في استقدام من يخدمه مهما كان نوع العمل هامشياً، وقد وصل الأمر إلى أن يصبح وجود خادمة في البيت مطلباً أساسياً للأسرة، والأخطر هو اعتماد الأسرة على الخادمة في رعاية الأطفال والقيام بجميع شؤونهم، داخل وخارج البيت، وتقاعس الوالدين عن أدوارهما تجاه أبنائهما. وهناك العديد من الدراسات المحلية التي تناولت التأثيرات السلبية للخادمات/المربيات على الطفل الكويتي، لكن أسوأ تلك التأثيرات ما وصلت لحد الجريمة وزهق أرواحاً بريئة.

- سوء معاملة بعض الأسر المستخدمة للعمالة المنزلية، للخادمات - على وجه الخصوص - وعدم مراعاة احتياجاتها الإنسانية من الوقت الكافي للراحة، أو الإجازة الأسبوعية، أو الاحترام والرأفة، وغيرها، وتحميلها أعباء أكبر من قدرتها، حيث تقوم الخادمة بجميع أعمال المنزل إضافةً إلى العناية بالأطفال الصغار وحتى الكبار. وهذه صور ومظاهر معروفة ومتكررة في كثير من بيوتنا بكل أسف، مما أسفر عن ردود أفعال عنيفة من قبل بعض الخادمات دفع ثمنها الحلقة الأضعف في الأسرة (الأطفال).

- انتشار أدوات الثقافة الرخيصة في كل مكان (ظاهرة بيع الأشرطة الجنسية) والترويج للبضائع والأفلام الرخيصة والألعاب الإلكترونية العنيفة والجنسية، المطلوبة من فئة المراهقين والشباب، وبأرخص الأثمان، والتي تحمل طابع ثقافتهم من لغة وأزياء وأفكار وسلوكيات.

- انتشار شقق الدعارة في بعض مناطق الكويت، وقد أشارت تصريحات الداخلية المنشورة بالصحف المحلية، أن أصحابها من الجنسيات الآسيوية. هذا بالإضافة إلى تصنيع الخمور محلياً وترويجها والمخدرات، وانتشار الرذيلة بأنواعها. وترجع إحدى الدراسات المحلية السبب الرئيس في هذه الظاهرة إلى الخلل في التركيب النوعي، حيث تبلغ نسبة الذكور بين الوافدين نحو 70 ٪ من جملة الوافدين، منهم نحو 49 ٪ لم يتزوجوا (عزاب)، كما إن هذه البيوت والأوكار تنتشر في المناطق التي يسيطر عليها السكان الوافدون (وخاصة الآسيويين) كمناطق جليب الشيوخ وخيطان والفروانية وحولي [1] (حمدي بدوي، 2009).

- انتشار بعض الأمراض المزمنة والخطيرة في الكويت، التي أتت بها العمالة الآسيوية من بلدانها، مثل مرض التهاب الكبد الوبائي، والسل الرئوي، والإيدز، حسب ما تتناقله الصحف المحلية.. وتشير دراسة محلية إلى أنه تم اكتشاف أكثر من 550 وافداً من العمالة الوافدة معظمهم من الجاليات الآسيوية في منتصف عام 2006م. مصابون بهذه الأمراض الخطيرة، وأن بعضهم مصاب بها منذ 15 سنة وهم داخل الكويت بسبب التلاعب في الفحوصات وصور الأشعة واستبدال العينات وعدم الدقة في تسجيل الأسماء[2].

- جلب عمالة كبيرة العدد هامشية غير مهنية من بيئات متخلفة وأُسند إليها مهمة النظافة العامة (عمال النظافة) أو عمالة الجمعيات التعاونية التي تفتقر إلى أبسط معايير النظافة، مما نتج عنه بيئة غير نظيفة في الشوارع العامة وأمام البيوت وداخل الجمعيات التعاونية - مصدر المواد الغذائية (هذه الملاحظات ليست فقط على المستوى الشخصي للباحثة، بل يمكن أن يلاحظها المراقب العادي الذي يهمه أمر نظافة بيئته المحلية.

1 حمدي بدوي، اختلال التركيب السكاني في دولة الكويت، دراسة في جغرافية السكان، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2009، ص 370 - 371
2 المرجع السابق، ص 377

- ارتفاع نسبة الجرائم في الكويت. باستثناء العام الماضي 2015 فقد شهد انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الجرائم. ((هذا المؤشر لم يُعد مؤشراً للعنف حيث تحول إلى عنف واضح وأعاد إنتاج العنف البنائي الذي أنتجه وتسبب في وجوده)) فقد انتشرت في مجتمع الكويت جرائم القتل والانتحار والسطو المسلح والاغتصاب والأفعال الفاحشة، والتي تطالعنا بها يومياً أخبار الصحف المحلية، إلى جانب سوء استخدام المرافق العامة وممتلكات الدولة. أما أخطر تلك الجرائم والأفعال المشينة، فهي ما كان ضحيتها الأطفال على يد السائقين أو الخادمات (1) . ويكفي كدليل على خطورة تلك الجرائم ضد الأطفال، حوادث القتل (نحراً) لأطفال الأسر الكويتية التي ارتكبتها بعض الخادمات الأثيوبيات.

والسؤال المشروع والمنطقي في هذه القضية هو: لماذا يستمر وجود هذه النوعية من العمالة الآسيوية في الكويت، ولماذا تتزايد أعدادها عاماً تلو العام على الرغم من كل مشكلاتها وتداعيات وجودها؟؟

يعتقد باحث في قضية العمالة الوافدة في الكويت، أن هناك معوقات ذات طابع اقتصادي وسياسي وربما اجتماعي وراء عدم المقدرة على ضبط العمالة الوافدة، مثل: وكالات توريد العمالة ونفوذها، وسطوة بعض القوى الاجتماعية والسياسية، والمصالح الذاتية التي تفضل وجود هذه المجموعات البشرية الكبيرة حتى تتوافر اليد العاملة الرخيصة، والقوة الشرائية، ويتوفر البشر لتنشيط الإيجار العقاري(2) .

وبكل تأكيد، فإن هناك من يستفيد من استمرار هذه الأوضاع غير المناسبة لعموم المواطنين، وغير اللائقة بمكانة الكويت وصورتها الحضارية وأهدافها التنموية وسمعتها الدولية.

1 أنظر: الصالح وغنام، بين مجتمعين- الانتماء لأي أرض والولاء لمن، دار مدارك، دبي، ص 215 - 216

2 عبد الثالث التميمي، النفط وخلل التركيبة السكانية، مجلة الكويت، العدد 259 بتاريخ 1/5/2005

لقد فشلت جميع الحلول لتعديل التركيبة السكانية في الكويت، ولم تقترب كل محاولات الإصلاح من الانفراج النسبي والحل الوسط - على أكثر تقدير، وعجزت عن تحمل مسئوليته ومواجهته كلٌ من السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما يؤكد بشكل لا يقبل الظن أو الإنكار، بأن الخلل هيكلي جذري، تعاني منه بنية المجتمع برمته، وليس خللاً جزئياً أو عارضاً. ولكي نتخلص مستقبلاً من هذا الخلل الهيكلي، فنحن بحاجة لتطوير هيكلي لكافة مؤسساتنا الحكومية وعلى رأسها التعليمية ، وذلك من خلال تغيير جذري للعقلية وللطريقة التي تدير بها الدولة مؤسساتها، وبالتالي تغيير للعقلية والشخصية الكويتية وعلى الأخص قيم العمل، والمشاركة في عملية التنمية.

ثانياً: الطائفية والتعصب بكل أشكاله:

إن عدم احترام الآخر سواء كان هذا الآخر مخالفاً في دينه أو مذهبه أو لونه أو أصله وعرقه، أو حتى مهنته، من أقسى الأمور الاجتماعية على النفس الإنسانية، وأكثرها إثارةً للعداوات والكراهية والغضب، خاصةً إذا وقع على الأقليات في المجتمع التي تشعر بعدم المساواة مع الأغلبية المحظية. وممّا أثار هذه الفتن وسارع في نشر الطائفية على نطاق واسع بين مختلف شرائح المجتمع، مواقع ووسائل التواصل الاجتماعي التي أخرجت لنا جيلاً ناقلاً للمعلومات العامة المتنقلة عبر العالم، والذي بإمكانه إشعال فتيل الحرب الطائفية الإعلامية واستخدام كافة أدوات العنف الاجتماعي (المكتوب/ المقروء) من وراء أصغر شاشات التكنولوجيا، فعندما يغيب الرقيب والخصم عن المواجهة المباشرة، تزيد الجرأة والقدرة عند البعض - خاصةً من جيل مواقع التواصل الاجتماعي من الشباب - على قذف الآخرين بكيل من الشتائم والسخرية والتعدي على كرامتهم وإنسانيتهم.

وعلى الرغم من خطورة جيل مواقع التواصل الاجتماعي من الشباب وصغار السن، إلا أن إثارة مثل هذه الفتن الطائفية تزيد خطورتها عندما تصدر من

شخصيات عامة لها شعبيتها وتأثيرها في الجماهير، إذ تصبح كاليقين عندما تأتي من الكبير والمعروف. وللأسف كانت هناك بعض الأمثلة على هذا الدور الطائفي الخطير لشخصيات عامة.

ولعل من يتابع بعض تلك المواقع، يشعر بتراجع وتيرة هذه الحرب الطائفية بين مستخدميها، وذلك بعد صدور قانون الجرائم الإلكترونية رقم 63 في يونيو/2015 وبدأ سريانه في 12 يناير من العام الجاري 2016 ، و يهدف هذا القانون إلى «الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي» بمنعه لنشر المواد الإباحية أو الإساءة إلى الغير، كما صرّح وزير العدل السابق يعقوب الصانع. في حين وصفته منظمة العفو الدولية بأنه قانون قمعي يهدد بمزيد من التضييق على ممارسة حرية التعبير في الكويت ويتعارض مع التزامات الكويت الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا ينتمي إلى القرن الحادي والعشرين. ويفرض القانون عقوبات جنائية قد تصل إلى 10 سنوات على كل من ينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي ما يسيء إلى الدين أو الذات الأميرية أو شخصيات محددة أو دول شقيقة وصديقة مما يعرض الكويت إلى قطع علاقاتها معها.

ثالثاً : خرق قوانين المرور: بسبب طيش ورعونة الكثير من السائقين، من المواطنين والوافدين، وعدم التزامهم بأحقية المرور، واحترام إشارات المرور، وتعديهم على حق الغير في السير، وهي سلوكيات تُوغر الصدور، وتثير غضب الكثير ممن انتهك حقه في السير وعلق في الزحام وتعطل عن عمله أو وجهته، مما تسبب في العديد من حوادث الطريق، إضافةً إلى المشاجرات بين السائقين في الشوارع العامة، وتعدي بعضهم على البعض الأخر بالقول والفعل.

وتؤكد الإحصاءات الدولية إن الكويت على رأس الدول الأعلى في حوادث السير(1).

1 صحيفة القبس، العدد 13863 بتاريخ 4/1/2012م.

وقد سجلت الكويت في عام 2015 معدل 18.7 وفاة لكل 100 ألف من السكان جراء حوادث الطرق، حيث سجلت 473 حالة وفاة (1) .

كما بلغ عدد الحوادث المرورية خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر الحالي 2016 1,763 حادث، وعدد الإصابات 316 إصابة، وعدد الوفيات 8 حالات (2) .

رابعاً: الإحساس بالظلم وعدم المساواة:

الناتج عن عدم العدالة وتفشي البيروقراطية والمحسوبية والواسطة، وضعف تطبيق القانون، وهو مؤشر على وجود العنف الاجتماعي في مؤسسات الدولة البيروقراطية وأساليب إدارتها الروتينية الجامدة، والتي تسبب موجة غضب عامة، وصيحات احتجاج وتبرم ضد الإدارة ولوائحها وطرق تسييرها للعمل والتعامل مع العمال / الموظفين، ومصالح الناس. «إن الغضب من الظلم الفادح الذي يُهمَل ولا يتم إصلاحه، هو غضب ما يلبث أن يصبح سخطاً عارماً ويتحول إلى تطرف وعنف، ولكن الطريق الآخر نحو العنف هو الإحباط، الإحباط من عدم تحقيق طموحاتنا، ومن تأجيل أفعالنا، ومن أننا لا نستطيع أن نحرك البيروقراطية لكي تستجيب لرغبات المواطنين»(3).

لماذا العنف ومؤشراته ؟

السؤال الأهم حول هذا العنف ومؤشراته العديدة المنتشرة في كل مكان وزمان، هو: لماذا يلجأ الناس للعنف ضد بعضهم البعض وضد أوطانهم؟

قدّم أستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون الأمريكية Ted R. Gurr، في كتابه المميز «لماذا يثور الناس/الرجال Why Men Rebel»، نظرية اجتماعية معروفة ومقبولة جداً في الأوساط الأكاديمية الأمريكية والغربية، أطلق عليها اسم «الحرمان النسبي والعنف»، وقد توصل إليها بعد

1 المصدر، sky news ، الثلاثاء 1 مارس 2016

2 المصدر، الإدارة العامة للمرور، www.moi.gov.kw

3 إسماعيل سراج الدين، التحدي.. رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف، دراسة منشورة إلكترونياً، بتاريخ 30/مارس/ 2015، ص 109

دراسته المتعمقة لمدن كثيرة ثارت شعوبها ضد أنظمتها الحاكمة، فقد لاحظ أنه منذ وقت بعيد، كانت سياسات غالبية الأنظمة الحاكمة تؤدي إلى إثارة غضب الشعوب وتدفعها إلى اللجوء للعنف السياسي وخصوصاً في غياب القنوات البديلة التي تمكن الشعوب من التعبير عن مطالبها وتحقيقها بالطرق السلمية(1).

أما أهم الأسباب التي تدفع الشعوب إلى العنف السياسي، تحديداً، فيلخصها غور في عدة عوامل أهمها (2):

أولاً: العامل النفسي، حيث يشعور غالبية أفراد المجتمع بالحرمان والإحباط كنتيجة للفرق الشاسع بين توقعاتهم وطموحاتهم، والإمكانيات المتوافرة لتحقيق هذه الطموحات، وما يتراكم ويترتب على ذلك الشعور من إحباط وغضب ضد النظام الحاكم الذي لم يشبع احتياجاتهم.

ثانياً: العامل الاجتماعي الذي يتمثل بمدى استعداد الشعب لتبني العنف السياسي كوسيلة لتحقيق أهدافه وتطلعاته التي يعتقد أن من حقه الحصول عليها.

ثالثاً: ردود فعل النظام الحاكم ومؤسساته على أعمال العنف، فالاستخدام المفرط للقوة والقمع يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

وعلى الرغم من تأكيد «غور» على أن جميع الناس لديهم القابلية للعنف أو القدرة على استخدام العنف، إلا أنه يؤكد، أيضاً، أنهم لا يرغبون فيه ولا يلجأون إليه إلا إذا كانت هناك مثيرات للعنف في مجتمعاتهم، والتي حددها في ثلاثة مثيرات (سياسية واقتصادية واجتماعية).

---

1. الصالح وغنام، مرجع سابق، ص 300
2. المرجع السابق، ص 301، 302

ومن وجهة النظر الخاصة، فإن المجتمع الكويتي - بفضل الله وحمده، وبحكمة قيادته السياسية- لم يصل بعد إلى مستوى هذه العوامل الثلاثة السابقة، ولن يصل بإذن الله طالما كانت هناك حريات عامة مكفولة بالدستور، وعدالة قضائية لأصحاب الحقوق، ومناهج تعليمية تعزز قيم التسامح والوسطية والتآخي والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد وبين شعوب العالم قاطبة - مع التأكيد على أهمية هذه الأخيرة وضرورة الاهتمام بها.

مقترحات لمواجهة مؤشرات العنف الاجتماعي:

عندما تكون المشكلات هيكلية متجذرة في بنية المجتمع، تتطلب حلولاً بنيوية في مستواها وعلى قدر عمقها وتاريخها الطويل. وجميع المؤشرات التي تمت الإشارة إليها تحتاج إلى مشروع وطني تساهم فيه جميع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني يداً بيد لمواجهة قضايا الوطن الكبرى التي تهدد أمنه واستقراره ونماء شعوبه. وفيما يلي بعض الأفكار المقترحة لكل مؤشر على حدة:

أولاً: ما يتعلق بمؤشر الخلل في التركيبة السكانية:

- ضرورة تبني الدولة لعملية تطوير هيكلي لكافة المؤسسات الحكومية، وعلى رأسها المؤسسة التعليمية ، وذلك من خلال تغيير جذري للسياسات والآليات التي تدير بها الدولة مؤسساتها، الأمر الذي يتطلب تسليط المزيد من أضواء البحث العلمي، وتحمل المعلمين وأساتذة الجامعات والإعلاميين مسئولية توجيه الفكر المعتدل، وتغيير الكثير من المفاهيم السائدة / البائدة، وتقديم الحلول العلمية، والمساهمة في معالجة هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة على كل المستويات.

- التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في التعامل مع مشكلة الخلل في التركيبة السكانية، ووضعها على رأس قائمة أولوياتهما، وتوحيد

جهودهما في وضع الخطط الشاملة والمناسبة لحل هذه القضية، وتنفيذها على المستويين القصير والطويل الأجل.

- تفعيل بعض السياسات السكانية الواردة في المحاولة الثانية لإصلاح الخلل في التركيبة السكانية، والمتمثلة في الخطة التنموية الخمسية (86/85 - 89/1990م.) التي اعتبرت تعديل التركيبة السكانية هدفاً مركزياً، وصدرت بقانون من مجلس الأمة، وتم تشكيل لجنة رقابية برلمانية لضمان إلزام الحكومة بتنفيذ ماورد فيها من سياسات وأهداف وإجراءات، ومن تلك السياسات :

1- تقليص العمالة الهامشية وغير الماهرة عن طريق استخدام الميكنة.
2- خفض الإعالة للوافدين في قوة العمل عن المعدلات السائدة.
3- تفضيل العمالة العربية على الأجنبية.
4- إعطاء الأولوية في الاستخدام للمقيمين في الكويت على غيرهم.
5- تحميل مؤسسات القطاع الخاص نصيباً من التكاليف الاجتماعية للعمالة الوافدة.

- تفعيل التوصية السابعة من توصيات المؤتمر السادس للمنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني، تحت شعار «حقوق المواطنة» المنعقد في بيروت، الفترة من 14 - 15 ديسمبر 2012م. والتي نصت على: «معالجة التركيبة السكانية الحالية والخلل الديموغرافي الحاصل في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال اتخاذ إجراءات عملية تعزز من حقوق المواطنة، وتصون التركيبة الوطنية التي تمثل خير ضمان للحفاظ على الهوية الوطنية الخليجية، بما في ذلك احترام حقوق جميع المكونات والأقليات، واحترام حقوق العمال المهاجرين في دول المجلس».

ثانياً: مؤشر «الطائفية والتعصب»:

- إحداث نقلة نوعية في مناهج التعليم لجميع المراحل التعليمية، لتحتوي على القيم الاجتماعية الصحيحة للفكر المعتدل والتعامل الأمثل مع كافة

أطياف المجتمع، بل وكافة الأديان والثقافات المغايرة، فمرحلة بلورة الفكر والسلوك المسؤول، تبدأ من المدرسة وتنضج فيها، ولا بد من توجيه كل الرعاية بالمراحل التعليمية المختلفة، واختيار المعلمين بعناية فائقة وإخضاعهم لدورات تدريبية تربوية مستمرة حول ضرورة الالتزام بالفكر المعتدل والبعد عن الطائفية والتشنج الفئوي الذي ينتقل للطلبة من خلالهم عن طريق المحاكاة والتقليد والتأثير الذي يمارسه المعلم تجاه طلابه.

- ضرورة توجيه الإعلام الرسمي بكل أدواته وإمكانياته وشخصياته ذات الحضور الشعبي لمحاربة الفكر المتطرف والسلوك العنيف بكل صوره وأشكاله ومسمياته، وبث ثقافة مضادة تحمل قيم الوسطية والسلام والأمان.

- سن تشريعات جديدة لتغليظ العقوبة، وتطبيق القوانين الصادرة على كل من يثير فتن الطائفية وينال من أي فئة أو جماعة أو مذهب أو غيرها من الاختلافات الإثنية في المجتمع، فمن أمن العقوبة الرادعة أساء الأدب.

ثالثا: مؤشر «حوادث المرور»:

- تشديد الرقابة على استصدار رخصة القيادة وعدم منحها إلا لمستحقيها من السائقين المدربين ممن اجتازوا فترة التدريب بنجاح، وضرورة سحبها ممن تتكرر مخالفاتهم المرورية وبخاصة السرعة الزائدة وقطع الإشارة الحمراء.

- تسخير وسائل الإعلام الرسمية وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي المروري وقوانين المرور، وقيم التسامح وفسح الطريق وعدم إزعاج الآخرين.

- فرض مقررات دراسية في المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية، حول الثقافة المرورية وأخلاق الطريق وقوانين المرور.

- تكثيف أعداد دوريات الشرطة في الشوارع العامة وعند المدارس والكليات، لحل مشكلة الزحام الشديد والفوضى المرورية أمام بوابات المدارس والجامعات لمنع المشاجرات والمشكلات التي تتكرر كل يوم.

رابعاً: مؤشر «الإحساس بالظلم وعدم المساواة»:

- هذا المؤشر هو دليل صارخ على الخلل الإداري الذي يعاني منه المجتمع الكويتي، وهو خلل هيكلي متعمق وليس من السهل اقتلاعه بين يوم وليلة. لكنه ليس مستحيلاً ويمكن اعتباره تحدياً تواجهه كلٌ من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وليس عقبة لا يمكن تجاوزها، ولذلك فإن التفات السلطتين إلى هذا الخلل ووضعه في أولويات اهتماماتهما وجدول أعمالهما للفصل التشريعي الجديد الذي بدأ أعماله في الشهر الجاري، كفيل ببدء مرحلة جديدة من السياسة الإدارية لمؤسسات الدولة بلا بيروقراطية مقيتة.

1- ختيار أو القيادات الأكفاء المناسبة لتحمل المسؤولية والمراعية لمصالح المواطن البسيط، حتى لا يفقد المواطنون الثقة بالمسؤولين وبعدالة الدولة.

- من المهم والمؤثر في قلوب الناس رأي رجال الدين الثقاة المعتدلين وممن لهم مكانة بين أفراد المجتمع الكويت، وتناولهم لهذه القضايا بصورة دائمة معززة بالأدلة الشرعية على حرمتها، قد يأتي بفائدة ملموسة في تصحيح الأفكار السائدة الخاطئة بين الناس. وهي مهمة وطنية مطلوبة من وزارة الإعلام ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية لتوجيه الفكر الديني في مواجهة الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع الكويتي.

التأثيرات المهددة للأمن الاجتماعي في الكويت

أ.د. عبد المالك خلف التميمي
استاذ التاريخ المعاصر بجامعة الكويت

مقدمة:

قبل ثلاثين عاماً نشرت مقالاً في جريدة الوطن الكويتية عنوانه "التطرف الديني خطر على الأمن الاجتماعي" واليوم يحمل عنوان ملتقى رابطة الاجتماعيين في الكويت عنواناً عن مهددات الأمن الاجتماعي، ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم كان ولا يزال التطرف مشكلة التاريخ المعاصر بيد أن التطرف لا يولد من عدم بل أساسه التعصب ثم يؤدي إلى الإرهاب، فلا إرهاب بدون تعصب وتطرف، وإذا كنا حينها نحذر من التطرف الديني فقد أثبتت الأيام صحة الرؤية تبين لنا منذ ذلك الوقت أن أموراً أخرى كذلك من مهددات الأمن الاجتماعي لابد من التوقف عندها.

بداية ما هو التطرف، وكيف تسلل إلى مجتمعاتنا؟ التطرف هو الغلو في الرأي والممارسة، والدوافع طائفية وقبلية وعائلية وطبقية لشعور تلك الفئات بالتهميش أو الإحصاء، وهناك تطرف فكري يسبق ويواكب الإرهاب، وتلعب البيئة الحاضنة له دوراً في انتشاره ومدى استمراره، والمتطرفون جزء من مكونات المجتمع لأسباب دينية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . والمسألة لا تتعلق بالتعليم فحسب لأن كثيراً من المتطرفين متعلمون، وذلك يطرح قضية أخرى هي اضمحلالاً ثقافياً وفكرياً في التعليم وخارج نطاقه، فالمسألة لا تعود إلى أمية متفشية فقد كان المجتمع في عصر الأمية، ولا توجد به إلا نخبة متعلمة يحمل قيماً متسامحة، وضد التطرف أو لم يكن التطرف بمستوى ما نراه اليوم في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي.

التعصب والتطرف

هو الانكفاء والانطواء والتقوقع على الذات، وتضخم الذات لدى صاحبها يدفعه إلى تفضيلها على الأخرى، ويعتقد بأن الدفاع عنها هو بمحاربة الآخر، وغالباً ما يكون ذلك التعصب قبلياً أو طائفياً أو قومياً.

والتعصب يقود إلى التطرف وهو مضاد للتسامح. والنزعات التعصبية تظهر عندما تضعف الدولة، وتغيب الديمقراطية وتسود الفوضى والحروب الأهلية. وتراثنا الاجتماعي مليء بالنزعات التعصبية بعضها نتاج التخلف والأمية، وبعضها نتيجة الصراع الاثني، وبعضها عادات وتقاليد موروثة. إن المشكلة في مسألة التعصب أنه يقود إلى التطرف ثم إلى الصراع بين مكونات المجتمع ويقدم المجتمع ضحايا وخسائر مادية وبشرية نتيجة ذلك الصراع في الوقت الذي يمكن أن يتجنب ذلك بالتسامح والسلام الاجتماعي، وعلى الرغم من أن الديانات تدعو في جوهرها إلى ذلك إلا أن ظاهرة التعصب قائمة، وقد تخلصت بعض الشعوب منها بفضل تطورها وحداثتها ونهضتها الحضارية. واتخذ التعصب أشكالاً متنوعة ضد المرأة، والتعصب الطائفي والتعصب القبلي، والتعصب القومي، والتعصب الديني المذهبي ومفهوم التعصب يرتكز أساساً على الحكم المسبق بخطأ الآخر وصواب الاتجاه المضاد (1).

ويراهن البعض على أن للتعصب إيجابيات خوفاً من الذوبان في الاتجاه العام، وافتقاد الخصوصية، وخسارة التقليد الذي درج عليه ذلك الفريق بيد أن مجرد التعصب والعيش في إطار العصبة، وعدم قبول التنوع والتعدد مشكلة بحد ذاتها سترتد سلباً على صاحبها في نهاية الأمر، وسيقود التعصب إلى التطرف، وإذا وصل إلى هذه المرحلة يهدد الأمن الاجتماعي كله بالنزاع والصراع، ويقود إلى الإرهاب. فالتعصب الأساس الذي يقود إلى التطرف ثم الإرهاب، وعلينا أن نواجه التعصب قبل أن يتطور.

1 د. معتز سيد عبد الله، الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص 48-19.

ونعيش اليوم في عصر التطرف الديني والعنصري، وعاشت شعوب الدنيا عبر تاريخها كما عاشت الشعوب العربية فترات من التطرف فالأمر ليس غريباً، وليس جديداً، ولكن الجديد فيه الوسائل التي يستخدمها المتطرفون، وأسباب هذا التطرف ودوافعه، كما أن طريقة التعامل معه مختلفة. إن طبيعة التطور الحضاري الإنساني في عصرنا تفرض بالضرورة غياب أو قلة حدة التطرف ولكن على العكس من ذلك أنه يزداد قسوة وضراوة فكيف نفهم هذا التناقض بين درجة التطور التي وصل إليها إنساننا المعاصر مع درجة التطرف السادي أحياناً ضد الإنسان. يبدو واضحاً أن التطور الذي نعيشه ليس تطوراً حقيقياً لكنه تطور مادي لم يواكبه تطور فكري، والتطور هنا منظومة متكاملة، في الثقافة والقيم والتعليم وعقلانية مناحي الحياة المختلفة.

وقد أصبحت مجتمعاتنا اليوم صانعة للتطرف ومصَدرة له والذي يقود إلى الإرهاب، وقد عانت شعوب العالم من التطرف والإرهاب ولكن مع تطوير الوسائل والتطور المادي الاقتصادي تطور التطرف ووسائل الإرهاب، يبدو واضحاً أن ثمة مشكلة في هذه المسألة هي الاختلال بين ما نشهده من تطور، وبين ما نواجهه من تطرف وإرهاب وأساس هذا الخلل فكرياً، وهذا يعني أننا قدمنا التحديث على الحداثة والصحيح يجب أن يكون عكس ذلك.

وإذا فسرنا التطرف والإرهاب بأنه يستهدف قتل الأبرياء والقضاء على مجالات النهضة والتطور أو تعطيلها فإن تخلفاً فكرياً يقف وراء ذلك، وإن الشعوب التي تمارس قواها الاجتماعية والسياسية تطرفاً وإرهاباً شعوب متخلفة مهما بلغت من مظاهر التحديث والتطور المادي [1]. ويسود في بعض الأوساط المتطرفة إرهاب فكري يشرعن التطرف وينظّر له ويبرره، ولديه وسائل إعلامية ووسائل تواصل اجتماعي لتعميم فكره، و نشره، وكسب

1 مختار الأسدي، الغلو التطرف إلى أين؟ بيروت، 2013، ص 23-22.

المؤيدين له تماماً كما يفعل الآخرون في ترويج بضاعتهم وفكرهم، والإرهاب الفكري سلاح يمنع فكر الآخرين، ويفرض فكر الاتجاه الواحد، ويصادر فكر الآخر، وهو يسود في المجتمعات والدول غير الديمقراطية الشمولية التي لا تؤمن بالتعددية الفكرية والثقافية.

الإرهاب : هو استخدام العنف لإقصاء وإلغاء الآخر، وأحد أسبابه الأساسية والإخفاق الديمقراطي ويتطلب وعياً سياسياً وتوافقاً وطنياً ، وثقافة الحوار، التي تبدأ بالنقد الذاتي (1).

بعد التعصب والتطرف تأتي إشكالية التعليم كأحد مهددات الأمن الاجتماعي في مجتمعاتنا.

ضعف التعليم :

لقد أحتوى التعليم في مناهجه الدراسية في كل مراحله على بُعد ثقافي في المضمون أو مصاحب له، وكانت الثقافة مرتبطة بالتعليم بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد كان(النص) ملائماً للمرحلة والعمر والظروف سواء كان في اللغة أو الأدب أو التاريخ أو الاجتماع وغيرها من العلوم وكان المناخ العام ملائماً ومشجعاً بمعنى أن الثقافة والتعليم مثلاً في المرحلة السابقة أو لنقل في مرحلة الحداثة والتنوير في الخمسينيات والستينيات إلى منتصف السبعينيات تراجع مع تغيّر الظروف السياسية والثقافية أصبحت أهداف وفلسفة التعليم مختلفة فتم فصل التعليم عن الثقافة ليتم بعد ذلك تسطيح الثقافة. ومن ثم محاربة العقلانية. فقد بدأ التعليم في المرحلة الابتدائية بعبارة (في يد حمد قلم) ثم مع المرحلة الاستهلاكية تحول إلى (أبي يأكل وأنا آكل) ثم تغير أخيراً ! وقد كان اختيار قصيدة الشعر في التعليم في المراحل الأولى ذات المضمون والفكرة والهدف والمستوى اللغوي والموسيقي وليس كما هي عليه اليوم، وكذلك الأمر في مواد القراءة والتاريخ والاجتماع وغيرها.

1 د. عمر حمزاوي، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2013م، ص26.

ربما كان وراء ذلك مؤامرة خفية أبعادها سياسية لتوجيه وأدلجة الشباب أو لأغراض أخرى. ودخلنا عصراً من التسطيح والضحالة الثقافية منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين فتردى التعليم واضمحلت الثقافية، وخرّجنا أناساً يحملون شهادات علمية مع فقر ثقافي خطير إضافة إلى الضعف في المستوى العلمي الذي يركز على الشهادة وليس التعليم الجيد ناهيك عن ضعف خطير في المستوى الثقافي فطالب الجامعة اليوم في العموم هو أضعف من طالب الثانوية قبل عقود ! ماعدا حالات فردية!

يشكو الكثيرون من تدني نوعية التعليم في أيامنا، وأن ضعفه وترديه في انحدار مستمر، وبدون شك فإن لذلك أسباب عديدة فقد أصبح التعليم للجميع وليس أسباباً نخبوياً، وإن الهدف الأساسي هو نيل الشهادة كجواز مرور للوظيفة، ونسبة عالية من الشهادات العليا للوجاهة الاجتماعية أكثر منها للمعرفة والمساهمة في تطور الدول، والدليل مستوى عطاء حملة تلك الشهادات علمياً وثقافياً، والدليل أيضاً ضعف مستوى المدرس وضعف محتوى المقررات التي يقوم بتدريسها.

وقد لعب ولا يزال الوضع الاقتصادي المربح في دول الخليج العربية خاصة دوره في انحدار مستوى التعليم على الرغم من الميزانيات الضخمة المرصودة للتعليم في دولنا. والشكوى تكمن في عدم وجود الدافعية للتعليم لدى الطلبة، والسبب الرئيسي وجود الدولة الريعية التي تتكفل بكل شيْ حتى لو لم يكن المواطن متعلماً أو يعمل ! إن توزيع الثروة بالطريقة التي تجري بها في دولنا الاستهلاكية الريعية خاطئ فقد تقرر منح طلبة الجامعة في الكويت راتباً، وتقرر قبول الطلبة في بعثات داخلية للذين لا تستطيع الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي استيعابهم، وتتسارع الجامعات الخاصة عن الترويج لذلك لأنها المستفيد الأول، وسيكون المستوى ضعيفاً لأن الهدف تخريج وتفوق

أكبر عدد منهم، ويلعب التضخم في عدد الطلبة دوراً في ضعف المستوى إذ إنّ الجامعات الحكومية والخاصة غير قادرة على استيعاب المزيد مما يؤدي إلى تكدس الطلبة والنتيجة ضعف المستوى، وقلة المدرسين الأكفاء[1]. وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية.

إن وجود الثروة الناتجة عن عائدات النفط لا يعني هدرها لها، واتخاذ قرارات شعبوية تضر بالعملية التعليمية لأن النفط زائل ونتائج التعليم باقية، ومن مشكلات هذه الإشكالية، عدم وضوح إستراتيجية التعليم وأهدافه. إن المعلن هو تعليم الأجيال لحاجة سوق العمل، ويتركز سوق العمل على الوظيفة الحكومية في دولنا فإن زيادة أعداد المتعلمين تعني زيادة مخرجات التعليم ويعنى ذلك تضخماً وظيفياً وزيادة البطالة المقنعة، وقلة الإنتاجية، ولعل الاستفادة من تجارب آخرين ضرورية لدولنا النامية فعندما خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية ركزت في نهضتها على نوعية التعليم فنهضت، لكن ماذا فعلنا نحن في العصر النفطي استعداداً لما بعد النفط في مسألة التعليم؟ لقد بدأ التعليم الحديث في دولنا نوعياً ومرتبطاً بالثقافة وتدريجياً أصبح كمياً، وتبتعد الثقافة عنه تدريجياً فهو كم من المعارف والمعلومات الصماء هدفها نيل الدرجات والنجاح ونتيجة ذلك ضحالة معرفية وثقافية، وشباب معرض للتعصب والتطرف بسبب الخلل الثقافي والعلمي.

ثم إن التعليم واجه ويواجه مشكلة التسييس إذ يتدخل بعض النواب في العملية التعليمية سواء بوزير نائب يريد ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة، أو تتدخل تيارات سياسية للتأثير على الطلبة كأكبر وأوسع قطاع في المجتمع.

واستجابة للضغط الشعبي يتدخل القرار السياسي في سياسة القبول في الجامعات وغير ذلك [2]. ويأتي بعد ذلك وقبل ذلك ضعف مستوى المدرس

---

1 مجموعة مختصين: ندوة أزمة التعليم في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 2014.

2 الباحث أستاذ في جامعة الكويت عاش التجربة فترة زمنية طويلة.

علمياً في التخصص وثقافياً، وفاقد الشيء لا يعطيه إذ إنّ الكثيرين منهم لا يسعون لتطوير أنفسهم ولا يقرؤون في الوقت الذي مطلوب منه تشجيع طلبته على القراءة. نحن نتجه نحو محو أمية المتعلمين في الوقت الذي نعاني فيه من الأمية الثقافية والتكنولوجية بعد أن قضينا على أمية القراءة والكتابة بمعناها التقليدي.

وتواجهنا مشكلة أخرى مهمة وهي محاولات إصلاح التعليم من قبل الذين هم سببٌ في ضعف وتردّي التعليم والإناء بما فيه ينضح، ولا تعليق أكثر من ذلك.

من أين يأتي الغلو والتطرف؟ من وجود ثقافة متطرفة تتسلل إلى عقول الناشئة مستغلة ضعف مستوى التعليم والثقافة فالطالب مستلب مستقبلاً ما يطرح عليه بدون حوار أو مناقشة لأنه معرفياً وثقافياً غير قادر، فتمتلئ الرؤوس بالفكر المتطرف، وهو بضاعة اليوم في خضم هذا الكم الهائل من عدد الطلبة، ووفرة الأموال وضعف الثقافة والمعرفة وغياب الرؤية والإستراتيجية والمشروع يكون حضور وتأثير التعصب والغلو والتطرف. إن العملية التعليمية كل متكامل ولكن المدرس الجيد يصنع المقرر الجيد والطالب الجيد وليس العكس وإن مراحل التأسيس الأولى مهمة وهي التعليم الابتدائي.

والتسامح وقبول الآخر ثقافة يتشربها الناشئة ولا فائدة منها في الكبر. والتركيز في عملية الإصلاح على الإصلاح السياسي هو الطريق لإصلاح كل مناحي الحياة في مجتمعاتنا والتعليم جزء منها[1]. ولعل الإشارة هنا إلى غياب النقد وضعف الإبداع، وضعف ثقافة الحوار من الأسباب الأساسية في ضعف البنية الاجتماعية وأمنها وسلميتها.

لقد تناولنا هنا ونحن نتحدث عن التعليم وضع الثقافة خاصة ما يتعلق منه بالتعليم بيد أن موضوع الثقافة نفسه يستحق التفاتة واهتماماً ونحن نتحدث عن التأثيرات على الأمن الاجتماعي في مجتمعاتنا المعاصرة.

---

1 د. شفيق الغبرا، الكويت- دراسات في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، القاهرة، 1995، ص224-221

إن الحصانة ضد التطرف هي الثقافة، لأن الشباب الذي يعاني فراغاً ثقافياً أو أزمة ثقافية سرعان ما تتمكن جماعات التطرف من التأثير عليه، وسرعان ما يستجيب لذلك التأثير.

أزمة الثقافة

الثقافة هي الإنتاج الذهني والسلوكي لنخبة متميزة مهمومة بالشأن العام. ولكل فرد وجماعة ومجتمع ثقافة مهما كان مستواها ولكل ثقافة ثقافةٌ مضادة وبضدها تعرف الأشياء. قلنا أنه جرت عملية فصل مقصودة بين التعليم والثقافة أو غير مقصودة، ولعل دخول الأدلجة الدينية السياسية مجالي التعليم والثقافة هي سبب انحدار الثقافة حيث أصبحت تلقينية تقليدية معلبة. فجرت عملية تسطيح الثقافة ووجود ثقافة أحادية وذلك يعني أزمة في الحرية والديمقراطية فوجدنا المثقفين يلهثون وراء الأحداث في الوقت الذي يجب أن يواكبوها لا بل يسبقوا الأحداث برؤيتهم واستشرافهم، وشيئاً فشيئاً وجدنا اهتمامات المثقف بالماضي على حساب الحاضر والمستقبل. نعم هي مرحلة تاريخية لها أسبابها ودوافعها ولكن ذلك لا يعفي المثقفين الحقيقيين من مسئولية الفكر الحداثي الذي يتعامل مع الواقع والمستقبل.

وتعيش الثقافة في عصرنا تأقلماً وتكيفاً مع الظروف الاقتصادية ذلك ما لم يكن يفكر به المثقفون الحقيقيون في السابق، ونرى ظاهرة شراء وتأجير الكتابة الثقافية كما نشهد شراء الشهادات العلمية وقد أشرنا إلى ذلك آنفاً.

من الأمور البديهية أن تكون لدى المتخصص ثقافة تخصصية إلى جانب المعرفة في تخصصه لكن ذلك ينحسر ويتراجع وبخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية دعك عن الضعف في اللغة الأم التي يتعامل بها (المثقفون) أو أشباه المثقفين أو أنصاف المثقفين. والأزمة كذلك ترجع إلى غياب النقد الموضوعي بعيداً عن المجاملة والمبالغة. إن المثقف الحقيقي هو الذي ينتقد الواقع، ولديه رؤية استشراقية، ويساهم في صياغة مشروع للنهضة وحداثي التفكير.

ولعلها فرصة تاريخية أن نستفيد من الثروة النفطية للثقافة لا أن تضمحل الثقافة في العصر النفطي، ولكن ذلك لا يكفي إذ لا تنتعش الثقافة إلا بالحرية، وقد وفر دستور دولة الكويت هامشاً جيداً للحرية، وإقامة المؤسسات الثقافية (1).

المطلوب أن يلم المتخصص بالثقافة المعرفية لتخصصه أولاً ومتابعاً لها، ثم أن تكون لديه الحد الأدنى من الثقافة العامة التي تؤهله للنقد الموضوعي لذاته وللآخر ذلك يعنى أن المطلوب ثقافة يكتسبها الشخص من اجتهاده في القراءة والمتابعة، ومن معايشة الواقع، ومحاولة التأثيرفيه، وعدم توفر الحد الأدنى للثقافة المذكورة آنفاً بفتح الطريق أمام ظواهر التعصب والانغلاق ثم الغلو والتطرف أو على الأقل الموقف السلبي من هجمة المتعصبين والمتطرفين والثقافة تأتي مصاحبة للتعليم، وخارج نطاقه فكم من متعلم غير مثقف، وكم من مثقف غير متعلم لكن القوة والمنعة والإبداع والإسهام في الحداثة والتطور إذا اجتمعا معاً. ليس المطلوب أن يكون كل الناس مثقفين لأن المثقفين نخبة مبدعة ومتقدمة لها مواصفاتها بيد أن المطلوب حدٌ أدنى بحيث تكون لدينا المقدرة على السؤال والحوار حول القضايا العامة ولسنا مستلبون نتأثر بما يُملي علينا بدون وعي إن الباب الذي يدخل منه التطرف ويستشري هو ضعف الثقافة خاصة في زمننا في مجتمعاتنا التي تجرفيها حياة دولة الرفاه الريعية، ويكثر فيها الفساد، ففي عصر تقدم العلم والتكنولوجيا والتدين يزداد الفساد حتى وصل إلى المتعلم فكم شخص يسعى إلى شهادة علمية مزيفة ومن مؤسسات وهمية، وكم مدعي للثقافة يدفع ليصبح مثقفاً وهم مزيفون إلخ...

إن الإنسان الذي لا يقرأ باستمرار وليس مثقفاً مهما ادعى ومهما نال من شهادات، والسؤال عن ماهية القراءة التي يمارسها (2).

---

1 دستور دول الكويت لعام 1962.

2 خالد زيادة، المسلمون والحداثة الأوربية 2010م، القاهرة ص 66-67.

ما نلاحظه من واقع تجربتنا في التدريس في الجامعة انخفاض المستوى المعرفي والثقافي لدى الطالب الجامعي، والأساسي لذلك يعود إلى أن مخرجات التعليم العام ضعيفة على الرغم من التقديرات العالية التي يحصل عليها الكثيرون، والمشكلة التي نواجهها ليست لدى معظم الشباب دافعية للتعليم ومن ثم للعمل المنتج. والثقافة التي نقصدها هنا هي الثقافة النوعية فالمثقف هو الذي يحمل مفاهيم محورية(1). وقيماً سياسية، ومنهجه نقد الواقع، ولديه رؤية استشراقية. والمثقف لا يتقاعد عن تحصيل الثقافة وتقديمها بل يعيشها مدى الحياة. ويبدو أن المثقف في مجتمعنا في عصرنا لا يفهم الحداثة ولا يعيشها، ولا يكلف نفسه البحث عن أسباب التخلف، ويرتاح الكثيرون من الاجترار وراء ذلك التقليدي على حساب التجديد(2).

ولابد أن نذكر هنا أسباب أزمة الثقافة في مجتمعاتنا المعاصرة أولاً إن الثقافة قد انتزعت من التعليم ولم تعد في صممية أو مصاحبة له من منطلق أن هدف التعليم سد حاجة السوق، ثم إن المثقف بلغت فيه الأنانية بأن يحتكر الثقافة في مجال ما ليكون رمزاً لا أن يؤثر ثقافياً في محيطه وثالثاً تلعب الدولة وأجهزتها دوراً سلبياً أحياناً في المسألة الثقافية في الرقابة، ومدى دعم ومساعدة المثقف ثم إن الظروف المحيطة بالثقافة والمثقف لتخلفها لا تعطيه فرصة التفكير والإبداع وأخيراً ضغط قوى التخلف لتسطيح الثقافة وطرح البديل الذي ينحى منحى التقليد لا التجديد .

إن ضعف الثقافة يؤدي إلى الإرهاب الفكري، والإرهاب الفكري هو التنظير والتبرير لأعمال عدوانية باستخدام النصوص وتحويرها وتأويلها بالتضييق على الحريات وحقوق المرأة تحت مبررات واسقاطات لا تتفق مع سياق الحدث أو زمنه، ويبادر إلى مهاجمة الآخر من منطلق خير وسيلة للدفاع هي المبادرة بالهجوم ، ويترتب على ذلك ممارسة العنف بكل أشكاله.

---

1 د. محمد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل ترجمة هاشم صالح، بيروت 1999، ص 40-39

2 د. أحمد موصللي ود. لؤي صافي، جذور أزمة المثقف في الوطن العربي 2002م، دمشق ص 157 - 158.

اغتراب الدولة والمواطن والمثقف:

لعل مهددات الأمن الاجتماعي ضعف بعض مقومات الدولة(1). على سبيل المثال استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي والقيمي دون تدخل من الدولة لمحاربة الظاهرة كذلك عدم تكييف القوانين والمشاريع المستوردة مع الواقع كذلك فإن الدولة لم تراجع سياستها كدولة ريعية بتوفير مستلزمات الحياة برفاهية دون مراعاة إنتاجية المواطن وهذه بالقدر الذي أفادت المواطن جعلته اتكالياً يعتمد في كل شيء على الدولة، وساهمت القرارات الشعبوية للبرلمان وغيره في ذلك التوجيه لأسباب انتخابية مثل : التقاعد المبكر، ورواتب طلبة الجامعة ورواتب للنساء الغير عاملات إلخ الوضع قاد إلى تخلف اجتماعي فاستمرأ الوضع الاستهلاكي، ولا يجهد نفسه في الإبداع والإنتاج والتجديد(2). وفي هذه الحالة تسود السكونية وعدم التجديد، ويؤثر وتتأثر بذلك الدولة والمثقف والمواطن.

ضعف الشعور بالمواطنة:

المواطنة انتماء للأرض والجماعة والقيم والجنسية التي يحملها المواطن، وفي مقابل ذلك وعلى العكس منها المصالح الشخصية والفئوية، وعندما يحدث التراجع المعرفي والثقافي للمجتمع يهتز ذلك الانتماء، وتغلب تلك المصالح على الانتماء الوطني فتضعف المواطنة، وإلا ماذا يعني كل هذا الكم من الفساد ليس على مستوى الإدارة الحكومية فحسب بل على كل المستويات، هناك أناس أخذوا من المال العام عن طريق الحيلة والتلاعب وهناك راشٍ ومرتشٍ في المعاملات يمارسها كثيرون بدم بارد وبجرأة وعلانية، وهناك واسطة تزوير للشهادات العلمية، وهناك أموال تم الاستيلاء عليها بدون وجه حق سواء في موضوع العلاج في الخارج أو بعض مؤسسات الدولة وهناك أناس يأخذون مرتبات ولا يعملون خلال البطالة المقنعة والمشكلة أن كل هؤلاء يمارسون العبارات

1 د. محمد الأنصاري وآخرون، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، بيروت 1997، ص58.

2 د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، بيروت 1976، ص 22-21.

الدينية ولا يشعرون بأي ذنب ! هناك نواب نجحوا بالمال، وهناك شهادات تم شراؤها بالمال، وهناك صفات على حساب القانون دفعت لها رشاوي، وهناك من يتقاضون رواتب بدون عمل، وهناك الكثير مما تعرفونه من فساد في المجتمع والدول التي يسود فيها الفساد الإداري والمالي ولا تبادر إلى مواجهته انهارت حقوقها والتجارب التاريخية كثيرة في هذا المجال(1). المواطنة : هي وعي الإنسان بهويته التي تعني الانتماء للوطن، وقضية الانتماء للأرض بحدودها ونظامها وسيادتها وجنسيتها، والبعض فهم المواطنة على أنها الامتيازات التي تقدمها الدولة للمواطن، كما قدم البعض انتماءاته العنصرية والطائفية والإيديولوجية على الانتماء للوطن، وهذا خطأ إذ إنّ الهوية الوطنية هي الانتماء الأول ثم تأتي الانتماءات الأخرى بعدها .

والمواطنة يتشربها الناشئة من الأسرة والمدرسة والبيئة الاجتماعية والثقافية، وللدولة دور في ترسيخ المواطنة والهوية بعيداً عن الفئوية. إن المواطنة لا خلاف عليها، وإن الاختلاف هو طبيعي من الناحية الاجتماعية والفكرية كأن يكون دينياً أو سياسياً قطرياً أو قومياً لكن ليس على حساب الوطن. والبعض يفهم المواطنة عاطفياً . يتغنى بها، ويطعنها في آنٍ واحد فهو غارق في الفساد والغش وعدم العمل، ولكنه من الناحية الشكلية يَدعي (المواطنة) ويمارسها ظاهرياً وعملياً يساهم في هدمها . في المجتمع قيم جيدة تعمق فكر المواطنة تتعلق بالقانون، والعمل. إن طبيعة التطور المعاصر لدولنا قد خلق الدولة الريعية الاستهلاكية، واختلط على البعض مفهوم المواطنة والانتماء، وصار الهدف مادياً مصلحياً على حساب المواطنة والهوية، وصار البعض يتعامل مع الدولة حسب مصالحه المادية، كما تعاملت أجهزة الدولة كذلك خطأ، فانحازت بعضها فئوياً عن طريق تعزيز وتعميق الواسطة التي لجأ إليها الكثيرون بسبب عدم العدالة في تطبيق القانون . لقد تعزز

1 لقد نشرنا عن الفساد في جريدة القبس في أغسطس 2014م، الكويت.

مفهوم المواطنة في فترة الاستعمار في العالم العربي، ومع الأسف ضعف ذلك المفهوم في فترة الاستقلال! وسياساتها كانت تتطلب الانحياز لفئة دون أخرى مما ساهم في التشويش على مفهوم المواطنة، وممارستها[1].

لقد مرت المواطنة مفهوماً وممارسة بعدة مراحل، وفهمت وطبقت تبعاً لطبيعة الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عاشتها شعوبنا وللأسف في الجانب السلبي وليس الإيجابي.

ظاهرة الفساد

من التأثيرات على التماسك الاجتماعي وجود ظاهرة الفساد التي تعيشها شعوبنا في هذه المرحلة التاريخية، بداية ما هو الفساد؟

الفساد هو انحراف عن الأصول والعدل والحق، وهو جزء أساسي من حالة التخلف، وظاهرة تطال كل المجالات، ولها أسبابها ووسائلها وآثارها الخطيرة.

والغريب في الأمر أنه كلما تتطور الدول، ويزداد التدين لدى الناس يزداد الفساد، وله أنصاره، ولم يخلُ مجال منه، والفساد شامل فهو فساد سياسي وإداري ومالي وقيمي وفي مجال العلم والثقافة والمعاملات، ويؤدي في بعض جوانبه إلى جرائم تذهب ضحيتها حياة عدد كبير من الناس فماذا يعني الفساد في مجال الأدوية والطب؟ وماذا يعني الفساد في مجال الأغذية؟ وماذا يعني الفساد السياسي بتزوير الانتخابات مثلاً؟ وماذا يعني سرقة أموال الجمعيات الدينية الخيرية والتلاعب بها؟ وماذا يعني الفساد في مجال التعليم؟ وهكذا وكما للظواهر الأخرى من أسباب ومبررات ووسائل فلهذه الظاهرة كذلك أسبابها ومبرراتها، وهي بدون شك تهدد الأمن الاجتماعي. لقد أصبح الفساد مؤسسة ثقافية لها أساسها وأركانها وموظفوها وروادها

---

1 (1) د. عبد المالك التميمي، قضايا وإشكاليات، الكويت 2011م، ص406-407.
انظر أيضاً: د. نادر كاظم، خارج الجماعة، بيروت 2016م.

وأتباعها وفتاويه ا(1). فمثلاً يقوم شخص بجمع التبرعات ويأخذ ثلث ما يجمعه حتى لو كان مقتدراً ويجد من النصوص الدينية ما يبرر فعلته، وهناك من يفتي بجوازها، وهناك من يشجع الفساد السياسي بتفسير ديني للآية الكريمة" يأيها الذين آمنو أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم " وقد ساند أولئك الطغاة بذلك التفسير.

وهناك من يغش في البضاعة أو الامتحان ويبرر فعلته أو يسرق لأن الآخرين يسرقون، والسرقة ليست من الكبائر أو يذهب للعمرة أو الحج ليمحو ذنوبه ويتوب عما فعل دون التفكير بالأضرار التي تصيب الإنسان أو المجتمع من تلك الأعمال أو يبرر ذلك من الفتاوى والتفسيرات. وأحياناً يجد البعض للفساد لوائح وقوانين ويشرعنها وبذلك الفساد مؤسسة خطيرة تتطور مع تطور الحياة، والظاهرة تؤدي إلى تخريب أخلاق الناس وتؤدي إلى هدر الإمكانية.

تراجع الليبرالية والحداثة – ضعف التنوير

الليبرالية هي فكر أوربي تأسس على الحرية والقانون ففي أوروبا وقاد إلى العلمانية فأخرج أوروبا من ظلام العصور الوسطى والحداثة هي تطور فكري نتج عن الليبرالية ، وقاد إلى التحديث داخل أوروبا وخارجها، وهي نزعة إنسانية تقود إلى الديمقراطية(2).

لقد شهدت الكويت تطور ليبرالياً في الثقافة السياسية في الستينيات إلى منتصف السبعينيات بعدها بدأ ضعف الحداثة الليبرالية وبخاصة في الثمانينيات من القرن العشرين بعد صمود التيار الديني والسياسي الإسلامي السني والشيعي.

---

1 آية 59 من سورة النساء

2 د. محمد الخشت، الحداثة وتجلياتها، مجلة الديمقراطية ، الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2013م، ص 10 -11

ومنذ ذلك الصعود إلى اليوم تشهد الحداثة الليبرالية في الكويت تراجعاً نتج عن ذلك ضعف في الوعي السياسي، وتشتت في التيار الليبرالي، وانعكس ذلك سلباً على مؤسسات الدولة وعلى عامة الناس حتى في اختيارهم وانتخابهم لمرشحين لمجلس الأمة ليسوا بمستوى المراحل السابقة.

ولما كان في الإمكان في مرحلة الحداثة والتنوير الليبرالية وضع ملامح إستراتيجية ثقافية أصبح بفعل عوامل عديدة داخلية وخارجية [1] صعوبة التفكير بها، وحول هذه المشكلة يمكن القول : لقد أدّت التنمية الثقافية إلى نمو ثقافي كمي ومعروف الفرق بينهما، وقد أدى تردي التعليم العام دوراً في ذلك من خلال ظهور ظواهر شاذة في مجال الثقافة مثل: أدعياء الثقافة وتسطيح الثقافة، ومحاربة الثقافة الجادة، وتدخل مؤسسات الدولة في الشأن الثقافي، ووجود ونمو المجاملة والمبالغة في الإنتاج الثقافي الذي يحتضر، كذلك فإن طغيان الحياة الاستهلاكية في المجتمع قد ساهم إلى حد كبير في ضمور وتراجع الثقافة ذلك يعنى أن الحداثة قد تأثرت بذلك الضعف والتراجع.

الاثنينة الطائفية والقبلية:

من دراسة تجارب التاريخ تشهد المجتمعات في مراحل ضعفها وتخلفها ظهور النزعات الطائفية والعنصرية فتؤدي إلى تفكك المجتمع واختراقه، وضعف مقومات الدول.

ومنذ نجاح الثورة الإيرانية في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، وتراجع العرب بالانكسارات من اتفاقية كامب ديفيد إلى الحرب الأهلية اللبنانية الثالثة، إلى الحرب العراقية الإيرانية إلى الاحتلال العراقي للكويت مع صعود عنف القاعدة سادت حالة من الطائفية والعنصرية الساحة العربية، وانعكس ذلك بطريق مباشر وغير مباشر على الكويت ودول الخليج العربية.

1 إذا غاب النقد الموضوعي إنشائي، وغابت الرؤية الاستراتيجية لدى المثقف فإن الحداثة والتنوير في أزمة حقيقية.

ويبدو أن الوضع الاجتماعي كان يخفي ذلك كالخلايا النائمة تنتظر الوقت المناسب للظهور للفعل والتأثير وبذلك نحتاج إلى عقود لإعادة الوضع إلى ما كان عليه من نبذ الطائفية والعنصرية وإعادة بناء الوحدة الوطنية ولقد عشنا ولا نزال هذا الواقع حيث شهدناه في مدارسنا وجامعاتنا وانتخاباتنا، وحتى في علاقاتنا الاجتماعية (1). يفترض بعد هذا التطور الذي شهدته مجتمعاتنا قد تجاوزنا مرحلة الفئوية القائمة على الطائفية والعنصرية لكن المفارقة أننا تراجعنا في هذا المجال عما كنا عليه في السابق عندما كان التعليم محدوداً، وادعينا بأننا قد تخطينا التخلف إلى التقدم والحقيقة أنّه بيننا وبين التقدم فرق شاسع ربّما لأننا لم نفهم معنى التقدم الحقيقي.

إن شيوع الطائفية والعنصرية يدل على قصور ثقافي وعلى وجود ما بدأنا به وهو ظاهرة التعصب والتطرف.

تأثيرات الخارج :

الكويت بلد صغير يتأثر بالمتغيرات الخارجية خاصة في محيطه الإقليمي. وقد شهدت دول الجوار الجغرافي للكويت أحداثاً داخلية وحروباً إقليمية كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على الكويت إذا علمنا بأن مكونات المجتمع الكويتي تاريخياً تمتد إلى دول الجوار . لقد شهدت منطقة الخليج العربي في فترة زمنية قصيرة عمرها ثلاثة عقود وثلاث حروب مدمرة كما شهدت ثورة مذهبية في إيران، وتأثرت المنطقة بتطرف مذهبي مماثل ومقابل تزعمته القاعدة، ووضع كهذا لابد أن يؤثر على التماسك الاجتماعي في الكويت، والتحدي هو مدى القدرة على الصمود أمام هذه الظروف الصعبة لبلد كالكويت ، ويتحمل المثقفون دوراً مهماً في واجهة آثار تلك التحديات حيث لا يكفي الاعتماد على الدول في مثل هذه الإشكاليات بل قوى المجتمع

1 د. عبد المالك التميمي، إستراتيجية الثقافة في الكويت، بحث غير منشور، منتدى التنمية لدول الخليج العربي، الكويت.

ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية وما تقوم به رابطة الاجتماعيين في نشاطها السنوي هذا إلا جزءاً مهماً من هذه المهمة. وفي وضع كالكويت هذا المجتمع الصغير لابد من مشروع استراتيجي يخفف من تأثير الخارج عليه وربما يكون مشروع إتحاد دول مجلس التعاون حلاً لتقوية مقومات الدول الصغيرة في منطقة الخليج العربي للتخفيف من تأثير الخارج على الداخل في دول الخليج الصغيرة لابد من تقوية مقوماتها، وهذا ومحدود وغير ممكن في ظل أوضاعها القائمة بل لابد من بناء ذلك المشروع الاتحادي لخلق التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي (1).

الخلل في التركيبة السكانية

الأمن الاجتماعي هو التعايش السلمي بين مكونات المجتمع وإذا كانت المسألة السكانية تعاني خللاً مزمناً ومشكلات لا يتم علاجها فإن ذلك يعتبر من مهددات الأمن الاجتماعي وسنحاول أن نذكر بعض الأرقام التقريبية الدالة على ذلك الخلل في الكويت. في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين هناك مائة ألف بدون جنسية، ومائة ألف عمالة هامشية ، ومائة ألف مخالفي الإقامة لفترات متفاوتة يمتد بعضها لسنوات، كما أن هناك حوالي مائة ألف من مزدوجي الجنسية ذلك يعني حوالي 12% من عدد السكان يعيشون تلك المشكلات بدون حلول جذرية ولكل واحدة من تلك المشكلات أسبابها وآثارها بطريق مباشر أو غير مباشر على الأمن الاجتماعي لأن عدم حل تلك المشكلات السكانية يعنى المزيد من الجرائم، ويعنى مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدم تطبيق القانون والمحسوبية والرشوة والأمراض الأمية، وتجارة الإقامات وغيرها فإن إشكالية الخلل في التركيبة، وزيادة عدد الوافدين الذين لا تحتاجهم البلد تؤثر على الأمن الاجتماعي

1 إن قوة مقومات أي مجتمع هي أن تستفيد من إيجابيات الخارج وتتجنب تأثيرات الخارج وهذا تحد كبير والتحديات تصنع الأحداث التاريخية.

وقضية تأجير العمارات وزيادة القوة الشرائية مبررات لإبقاء الوضع على ما هو عليه خطر على الأمن الاجتماعي فبعضها ليست مؤقتة، ومسألة تعديل التركيبة السكانية قضية إستراتيجية لأن السكان أحد أهم مقومات الدولة والمجتمع.

ولابد من القول في هذا الصدد إن هذا الطرح ليس طرحاً عنصرياً حيث إنّ علينا أن نثمن دور الوافدين في بناء الكويت وأننا لا نزال نحتاج إلى عدد منهم بيد أن الأمور في المسألة السكانية قد خرجت عن السيطرة.

خاتمة

بعد دراسة مهددات الأمن الاجتماعي في الكويت يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: إن التعصب والتطرف بداية مهددات الأمن الاجتماعي، وقد زاد في مجتمعنا في الفترة الأخيرة عما كان عليه في السابق.

ثانياً: إن ضعف التعليم وتحوله إلى معارف لا معرفة هدفه الشهادات وتلبية حاجة السوق هو من مهددات الأمن الاجتماعي.

ثالثاً: ضعف المستوى الثقافي لدى الشباب نتيجة عوامل عديدة، وفصل الثقافة عن التعليم أحد تلك المهددات.

رابعاً: ضعف الشعور بالمواطنة، تدني الثقافة، والدولة الريعية أسباب ذلك.

خامساً: استشراء ظاهرة الفساد في المجتمع ومؤسساته على الرغم من الوفرة المادية يُعد من مهددات الأمن الاجتماعي.

سادساً: تراجع الليبرالية والحداثة اللتان شهدتهما الكويت في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وقد طغى التحديث على الحداثة وهو بعد آخر من مهددات الأمن الاجتماعي.

سابعاً: انتشار ظاهرة الاثنينة الطائفية والقبلية وممارساتها علناً في الانتخابات، وفي المحاصصة وفي الدوائر الانتخابية وفي العلاقات الاجتماعية هي ليست من مهددات الأمن الاجتماعي فحسب بل من تهديد الوحدة الوطنية.

ثامناً: إن دراسة تاريخ الكويت تؤكد بأن معظم مشكلاته خارجية إقليمية وبكل تأكيد لذلك تأثير على الداخل، فالكويت ليست جزيرة منعزلة عن محيطها تتأثر سلباً وإيجاباً بذلك المحيط.

هذه المهددات للأمن الاجتماعي يمكن مواجهتها بالإصلاح الحقيقي وبالتطور الديمقراطي الداخلي والخارجي.

رابطة الاجتماعيين الكويتية
هاتف، 22563472 ، Tel.
فاكس، 22563492 ، Fax
www.aswkuwait.com
Email، ijtemaeyeen@gmail.com

دولة الكويت 1967